كاسانوفا
ثابو
البكارة

هذا الكتاب عبارة عن مجموعة من المقالات تم نشرها في موقع جريدة الأوان العلمانية العقلانية التنويرية، على فترات متباعده، و لكن جميع المثالات تتحدث عن نفس الموضوع وهو غشاء البكارة، لكن من وجهات نظر مختلفة و متعددة.

فرأينا أن نجمع الأبحاث المنشوية في تلك الجريدة لنضعها في ملف واحد لتسهيل القراءة و الإحتفاظ بها و توزيعها لنشر التنوير

الموقع الرسمي لجريده الأوان: http://www.alawan.org

فريق عمل مدونة عن مصر أتحدث

http://3an-misr.blogspot.com

المحتويات

نحو موت العذرية..... ٤

نموذجان مما نشر بفرنسا عن قضية محكمة ليل..... ١١

شرف المرأة و عود الكبريت..... ١٦

"لزوم ما لا يلزم" من الألم..... ٢١

ليلة "الدخلة": تُكرم المرأة أو تهان!..... ٢٨

في الختان والافتضاض..... ٣٢

ثقافة العفّة... ثقافة الاستمناء..... ٣٧

أيها العلمانيّ، هل تفضّلها بغشاء بكارة، أم دون غشاء بكارة ؟..... ٤٢

العربي المسلم: أنا أفضّ إذن أنا موجود..... ٤٩

باستيل البكارة لم يهدم بعد؟..... ٥٣

مفارقات الشرف في ثقافتين: للمقارنة والتأمّل..... ٥٧

الترقيع كحل مؤقت..... ٦٣

البكارة : عار على الدولة أم عار على المرأة؟..... ٦٧

مقتطف من مقال سيغموند فرويد عن "طابو البكارة" ٧١

سياسة الجسد وتدبيره..... ٧٤

طابوالبكارة اليوم و في ديارنا نحن (١) نحو موت العذرية

الخميس ١٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **عبد الصمد الديالمي**

في بدائية العذرية

ليست العذرية قيمة اجتماعية ودينية خاصة بالعرب أو بالإسلام، إنها تابو مؤسس مرتبط بكل الثقافات، وذلك منذ ما قبل التاريخ، في ذاكرة الشعوب المسماة بدائية. فهذه الشعوب حرمت افتضاض الفتاة دون احترام طقوس معينة ووضعت بالتالي تابو العذرية. والتابو قرار اجتماعي ثقافي يحرم الأشياء التي نخافها. فقد حرم الافتضاض خارج الزواج لأن إزالة العذرية تعني إسالة الدم، ولا يمكن إسالة الدم دون الاحتراس من ذلك بفضل طقوس معينة، وداخلها. للدم رمزية كبيرة عند الشعوب البدائية باعتباره رمزا للحياة، وقنطرة نحو عالم الأرواح والجن. فحينما يُسيلُ الرجل دم المرأة عند الافتضاض دون أن يأذن له المجتمع بذلك، يخاف من العقاب، والعقاب ذو طبيعة اجتماعية وغيبية في الوقت ذاته. إن إسالة الدم بغير حق كان من الآثام الكبيرة لدى الشعوب البدائية. من أجل ذلك، كان لابد من تحويل الافتضاض إلى طقس اجتماعي يتم به ومن خلاله خرق الطابو.

ونظرا لخطورة الأمر وأهميته، كانت بعض المجتمعات تكلف رجال الدين بافتضاض العروس حتى تجنب الزوج التعامل الخطير مع الدم. إن حفل الزواج خرق منظم اجتماعيا ودينيا لتابو العذرية، إنه طقس مرور من حالة إلى حالة، من مكانة اجتماعية إلى أخرى. من خلال هذا الطرح، يتبين أن المرأة كانت بمثابة الكائن الذي يخيف الرجل لأنه الكائن الذي يسيل دمه خارج الحرب وخارج القتال، أثناء الحيض أو الافتضاض أو النفاس. هذه مرحلة أولى في تاريخ الفكر البشري، وهو الفكر الذي سماه ليفي ستروس فكرا وحشيا، مع العلم أن الوحشية تعني هنا منطقا آخرا وطقوسا خاصة.

يرى الفكر الوحشي أن الشريك الأول الذي يفتض الفتاة يوقّع جسدَها بذكره، وهو توقيع لا رجعة فيه. ويعني الافتضاض- التوقيع امتلاكا لجسد المرأة ولذاكرتها البيولوجية بشكل دائم، رغم تغيير الشريك الجنسي أو تبدل الوضع الزوجي. لذا، يريد كل رجل أن يكون هو الأول لكي يظل مسجلا في ذاكرة المرأة، ولكي لا تقارنه المرأة بشركائها السابقين. إنها إرادة سيطرة مطلقة على جسد المرأة، وعلى ماضيها، فجسد المرأة يخيف لأنه ذاكرة أيضا، ويخاف الرجل أن تظل زوجته معلقة بشريكها الجنسيّ الأول. من هنا تأتي أهمية العذرية، فهي الضامن لطهارة المرأة، أي لبراءتها من كل جنسانية قبل -زوجية "آثمة" (في المنظور الذكوري الأبيسي طبعا).

الافتضاض سلطان

في المجتمعات العربية أيضا، تكمن الرجولة في تعريفها الأبيسي في ضبط الجنسانية النسوية من خلال طقس فض غشاء العذرية، وهو من أهمّ طقوس

المرور. فهذا الطقس ليس دليلا على عذرية العروس فحسب، بل هو أيضا مؤشر هام على فحولة العريس. في المغرب مثلا، كان العريس يسمى "مولاي السلطان" خلال كل حفلات العرس، والتي تتوج في ليلة الزفاف بطقس الافتضاض، أي إسالة دم العروس وإشهار ذلك. فالزوج- السلطان يؤكد سلطانه بفضل القدرة على الافتضاض. إن السلطان رجل والرجل سلطان وكلاهما يؤسس للآخر انطلاقا من "ليلة الدخول". وقد أورد ابن عرضون في هذا الصدد نصّا لفقيه يدعى عمر بن عبد الوهاب يقول فيه: "... ثم يدخل معها في لحاف واحد ويلاعبها ويفعل ما تقدم من السنّة والتسمية ولا يأتيها حتى يجد من نفسه قوة وعزما ونشاطا ليسرع بدخولها أول مرة وذلك أبلغ في المحبة والألفة وله بذلك عليها يد عالية ولا يستعجل قلقا فربما يسيل ماؤه ويفشل فيتعذر عليه الدخول أول مرة فيدخله الوسواس والهمّ فيزداد بذالك ضعفا وحيرة وربما يطول به الأمر لأن الهمّ نصف الهرم وربما يتوهّم أنه معقود عنها وليس به غير الهمّ والفشل فتكون لها عليه يد وصولة، وصاحب السنة والأدب لا يخيب ولا ينتكب" (في مقنع المحتاج في آداب الأزواج).

من جهة أخرى، يمارس الافتضاض بالإصبع في مصر القروية، وهو ما يجعل منه وسيلة للتأكد من عذرية العروس فقط. فاستعمال أصبع العريس أو أصبع المولدة التقليدية (الضاية) لا يترك المجال للعريس لإظهار فحولته في هذه اللحظة من طقس الزواج. الأهم هو التدليل على شرف عائلة العروس بفضل التدليل على عذرية العروس. إن العذرية هي أساس شرف العائلة، ويشكل المسّ بها مسّا بشرف العائلة وبالخصوص بشرف رجالها الذين عجزوا عن الحفاظ عليها. إن وطء فتاة قبل الزواج يعني أبيسيا وطء كل ذكور الموطوءة من طرف الواطئ. بتعبير آخر، يعني ذلك الوطء تحويلا رمزيا لكل رجال الموطوءة إلى نساء، أي تحويل أبيها وأعمامها وإخوتها إلى ذكور دون فحولة ، إلى مفعول بهم جنسيا. إن الرجولة قدرة على الفعل، والقدرة على الفعل هي القدرة على الوطء والقدرة على منع الوطء في آن. ففعل المراقبة نفسه يدرك كفعل رجولي بامتياز، أي كفعل جنساني ويشكل الإخفاق فيه إخفاقا جنسانيا ينال من رجولة الذكر.

لكن، رغم أهمية العذرية في النسق الإسلامي، فإنّ عدم تواجدها ليلة الزفاف لا يقود أبدا إلى اتهام العروس غير العذراء بالزنا. أكثر من ذلك، يميل الفقهاء المالكيون إلى تدبير عمليّ للقضية، من زاوية وجوب دفع الصداق أو عدم وجوبه. في هذا الصدد، "سئل الورزازي عن الرجل يدخل بزوجته فيقول إنّه لم يجدها بكرا. فأجاب: قال الإمام ابن الحاج في نوازله إن دخل الزوج بزوجته فأنكر أن تكون بكرا فإن قال وجدتها مفتضّة حُدَّ لقذفها وإن قال لم أجدها بكرا فلا كلام له ولا ينظرها النساء ويلزمه الصداق، وبمثل هذا أفتى شيخ الشيوخ ابن لب والله أعلم. قلت (أي المهدي الوزاني): ما لم يشترط أنها عذراء وأنها بكر ويصدقها صداق البكر وإلا فله الردّ، فإن ادّعت أنّها كانت بكرا والزوج هو الذي أزال بكارتها فالمشهور أنها تصدق بيمين كما في المختصر والذي به العمل أن النساء ينظرن إليها " (في "النوازل الصغرى"، ج. ٢، ص. ١٢٦).

أمام الرجل، عذرية اصطناعية أو توافقية

منذ السبعينيات من القرن العشرين، أخذ النشاط الجنسي العربي يتّجه أكثر فأكثر نحو الانفصال عن هدف الزواج ليخضع إلى أهداف أخرى مثل إشباع الرغبة، تجسيد الحب، استهلاك متع الحياة، الحصول على خدمة، الهجرة، النسيان، تأكيد الذات... أو ليصبح هدفا في حد ذاته (المتعة من أجل المتعة) . في الكثير من الأحيان، يبدأ هذا النشاط في سن مبكرة .

في نهاية السبعينيات من القرن العشرين، أظهر أول بحث ميداني حول "المرأة والجنس في المغرب" (الديالمي) أنّ % فقط من الشبان المغاربة يتبنّون التحريم الإسلامي للنشاط الجنسي قبل الزواج. كما نجد أن ٦٨ % من الشبان يمارسون الجنس كهدف في ذاته مقابل٤٥% من الفتيات. وفي التسعينات، أقرّ ٦٥ % من الفتيات أنهن مارسن الجنس على الأقل مرة واحدة قبل الزواج . وطبعا، لا تعني ممارسة الجنس قبل الزواج ممارسة كلية وكاملة في كل الحالات، بمعنى أن إرادة الحفاظ على غشاء العذرية تقود إلى ممارسات جنسية بديلة (سطحية، شرجية، فمية ...) . وفي حال فقدان البكارة، تلجأ بعض الفتيات إلى إعادتها بشكل اصطناعي بفضل عملية جراحية بسيطة يتأرجح ثمنها بين ٦٠ و ٥٠٠ دولار أمريكي في مدينتي الرباط والدار البيضاء بالمغرب مثلا .

وفي تونس، أنجز مصطفى نصراوي دراسة عن "الحياة الجنسية عند العاملين الشباب التونسيين العزاب" . فتوصل إلى أن ٨٠ % من العمال صرحوا بنشاط جنسي مقابل ٢ % فقط من العاملات. وواضح أن هذه التصريحات تعكس الأخلاق الأبيسية المزدوجة السائدة، تلك الأخلاق التي تثمّن فحولة الرجال بغض النظر عن إطارها الشرعي أو اللاشرعي، والتي تمجّد عذرية الفتيات وتحصر الجنسانية النسوية في الإطار الشرعيّ. من النتائج الأخرى لهذا البحث أن ٧٢ % من العلاقات الجنسية في صفوف العمال تتم مع بغايا، خصوصا لدى العمال المنحدرين من أصل قروي. فشريكات الرجال في العلاقات الجنسية المصرح بها من مستوى اجتماعي أدنى، فهن بغايا شرعيات (٤٥ %) أو سريات (١٣ %). وهنا تجدر الإشارة إلى أن تونس هي القطر العربي الوحيد الذي يعترف قانونيا بالعمل الجنسي النسائي وينظمه للسهر على حمايته طبيا.

أما على مستوى جامعة تونس، فقد سجلت فوستير هوة بين الانتظارات الاجتماعية المتعلقة بجنسانية الفتاة ومستوى النشاط الجنسي في صفوف الطالبات الجامعيات، بمعنى أن النشاط الجنسي القبل الزوجي أصبح شيئا متواترا. وفي لبنان، كشف بحث ماجور مع تلاميذ التعليم الثانوي في بيروت أن ٣٠ في المائة من الفتيان كانت لهم على الأقل علاقة جنسية واحدة، مقابل ٢ في المائة من الفتيات. وفي الجامعة الأمريكية لبيروت، ٢٤ في المائة من الطلاب الجدد دخلوا في علاقة جنسية.

على المستوى الاجتماعي، يظل وضع الجنسانية قبل الزوجية وضعا إشكاليا بالنظر إلى التحريم الديني والمنع القانوني. لكن وباسم الواقعية، أخذت فئة الرجال العرب الذين يعبرون عن موقف إيجابي من الجنسانية النسائية تظهر شيئا فشيئا . فبالنسبة لهاته الأقلية الناشئة، يتحتم الاعتراف بالجنسانية النسائية قبل الزوجية إما كواقع قائم وإما كحق من حقوق الإنسان. وبدأ البعض من هؤلاء الرجال النسويين (feminist) يقرنون بين ألفاظ متناقضة في القاموس الجنسي العربي الأبيسي التقليدي. وهكذا بدؤوا يتحدثون عن الفتاة العزباء "التي تمارس الجنس بشكل معقول ومحترم" كما بدؤوا ينعتون الفتاة المستقرة جنسيا بالفاضلة. وتؤشر هذه المواقف على أن الحب والإخلاص أصبحا عند أقلية عربية من القيم التي تعطي مشروعية اجتماعية للنشاط الجنسيّ النسائيّ قبل الزواج.

كل تلك المعطيات تمكن من التمييز بين عذريتين. وقد بيّنت ذلك في كتابي المنشور سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان « الشباب، السيدا والإسلام بالمغرب ». ميزت فيه بين عذرية قرآنية وعذرية توافقية. المقصود بالعذرية القرآنية غياب كل تجربة جنسية قبل الزواج، بمعنى أن العذريّة هنا كاملة. ونظرا للتغير الاجتماعي الحاصل، أصبحت العذرية القرآنية شبه مستحيلة ولم تعد بعض المجتمعات العربية تقول بها لأنها تعاني من الانفتاح الجنسي باعتباره حتمية تاريخية. لذلك لا بد من تشخيص ما أسميته بالعذرية التوافقية، وأقصد بها أن بعض المجتمعات العربية تسمح عمليا ببعض الممارسات الجنسية بشكل ضمني، كأن يسمح للفتاة أن تمارس الجنس بمختلف الأشكال والأنواع شريطة ألا يحدث الإيلاج في الفرج. يسمح لها مثلا أن تمارس الجنس الفمي أوالشرجي أو السطحي... والفتاة هنا تظل عذراء بالمفهوم الاجتماعي، أي محافظة على غشاء العذرية رغم أنها مفتضة في كل مناطقها المتعوية الأخرى. ويمكن النظر إلى هذا الأمر على أنه نفاق اجتماعي بليد.

يبين مفهوم العذرية التوافقية أن المجتمع العربي في طريق العلمنة، فهو في طور الانتقال الجنسيّ بمعنى أن السلوك مُعلمن دون أن تُعلمن القيم والقوانين المنظمة للجنس. في إطار هذا المخاض، كثير من الفتيات يفقدن بكارتهن بشكل إرادي ولا يشعرن بذنب، والفتاة المثقفة ذات المنصب الاجتماعي لها مكانة تقلل من أهمية عذريتها كرأسمال في السوق الزوجي. أما في الأوساط الشعبية فإن الفتاة لا تملك إلا العذرية كرأسمال، لذلك تحاول الاحتفاظ بها ما أمكن. وكثير من الفتيات اللواتي فقدت هذا الغشاء ولو بشكل لا إرادي يلجأن إلى إعادة غشاء اصطناعي، وبعض الأطباء العرب يستغلون هذا الطلب الاجتماعي تجاريا، ويعيدون الغشاء بشكل اصطناعي متذرعين في ذلك بمساعدة الفتاة وعائلتها على إنقاذ الشرف. إن ارتباط قيمة العذرية بالانتماء الطبقي يبين أنه آن الأوان للتخلي عن المنظور الثقافوي الذي يأسر المجتمع العربي في نموذج واحد، وهو النموذج الذي يجعل من العذرية شيئا ملازما للعروبة والإسلام. فتجاوز بعض الفتيات وبعض الأسر، بل بعض الرجال، لشرط العذرية عند الزوجة البكر يعني أن العذرية لم تبق شرطا ضروريا لعقد زواج البكر لدى كل الطبقات الاجتماعية. وبالتالي لا بد من فكّ الارتباط الميكانيكي

بين العروبة والإسلام من جهة وبين التشبّث بالعذرية من جهة أخرى. بتعبير أبسط وأوضح، ما كل العرب والمسلمين متشبثون اليوم بالعذرية ويصعب هنا تشخيص أغلبية إحصائية في اتجاه معين. وحتى لو افترضنا أن الأغلبية لا تزال مدافعة عن مبدأ العذرية، فإن وجود أقلية عربية مسلمة تتجاوز ذلك المبدأ يكفي لوحده لتفنيد الربط الثقافوي بين العذرية والعروبة والإسلام. إن المجتمعات العربية تاريخ في تطور دائم، وهي أقوى من كل نموذج ثقافي مهما انغرس في التراث وفي اللاشعور الجمعي.

خاتمة في الحداثة، يصبح الدم مجرد سائل طبيعي مثل البول والمني والغائط ولا يحتوى على أشياء رمزية أو غيبية. وبالتالي لا داعي لتحميله أشياء رمزية. وهذا مكسب أساسي لعب دورا في علمنة (بفتح العين) حقل الجنس، أي في تخليصه من الدين والسحر وفي انتظامه وفق قيم داخلية لا تعلوه ولا توجد خارجه، مفادها أن هدف الجنس هو الجنس، أي المتعة مقابل المتعة، وليس مقابل شيء آخر، كيفما كان. يكمن الرهان الحضاري اليوم في تعميق اتجاه العلمنة. إن غشاء العذرية لا يعني الشرف أو الطهارة لأنّ الجنس غير مدنّس ولو وقع خارج الزواج، إنه رمز الحياة والحبّ والمتعة، شريطة ألا يتم مقابل مال أو خدمة. وغشاء العذرية لا يمنع لا من الحمل ولا من الأمراض المنقولة جنسيا.

حان الوقت للقطيعة مع هذه الأوهام الأبيسية. إنّ الاستمرار في تداول القناعات الأبيسية والذكورية نوع من الفكر المتخلف يستمر في تشييئ المرأة وفي هضم حقها في الجنس، وهو أحد حقوقها الإنسانية الأساسية.

طابو البكارة اليوم وفي ديارنا نحن (٢): نموذجان مما نشر بفرنسا عن قضية محكمة ليل

الجمعة ١٣ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **كتاب آخرون**

ترجمة : عادل الحاج سالم

مازالت قضيّة المهندس الفرنسي الشابّ الذي اعتنق الإسلام وتقدّم إلى محكمة "ليل" مطالبا بإلغاء زواجه من فتاة مغاربية باعتبارها غشّته وأهلها إذ اكتشف أنها لم تكن عذراء، تثير لغطا كثيرا بعد أن حكمت المحكمة لفائدته بما يعفيه من نفقات الطلاق، ومعلوم أنّ هناك سوابق حصلت في بعض البلدان العربية وانتصفت المحكمة للنساء، نذكر منها حادثة شهيرة في تونس صارت مرجعا في فقه القانون تُدرّس في كلّيات القانون اعتمادا على غياب نص قانونيّ يخصّ العذريّة، وما يقوله الفقه المالكيّ عن المسألة. وهذان النصّان اخترناهما ممّا نُشر في فرنسا في خضمّ الجدل أوّلهما نصّ لناشطة فرنسية في الحقل الجمعياتي، أوردته في أسلوب ساخر على لسان المهندس المعنيّ بالأمر، والثاني بيان أمضته مجموعة من الناشطات النسائيات يقرعن أجراس الخطر من هذه الانتكاسة القضائية التي تضرب مبدأ من المبادئ الأساسية للجمهورية وهو مبدأ المساواة بين المواطنين دون اعتبار الجنس.

تظلّم "روباريّ" (١) مُهان :

غشّوني وسخروا منّي

بريجيت علال (٢)

لم يكن كافيا أن أعتنق الإسلام تقزّزا من انحلال أخلاقنا، ومن المادّية التي تجثم على عالمنا، بل سلكتُ سبيل الروحانية والنقاوة، فاخترتُ امرأة عذراء سليمة [لم يطأها واطئ] كي أحترمها وأصُونها مثلما تُصان جوهرة في علبة من المخمل..
وهاأنذا قد غُششتُ في البضاعة، وجدتها مثقوبة! هل سنستغرب بعد هذا أن نجد أمثال "ميشال فورنيري"(٣) يمرحون في مُدُننا ؟!
حدث ما حدث رغم أنّني عقدتُ اتّفاقا مع الوالد ودفعتُ المهر إلى العائلة، فعلت كلّ شيء حسب الأصول، وأهديتها وضعا اجتماعيّا أكثر من محترم ـ إذا وضعنا في الحسبان مُنحَدَرَها.. وهذا ما جازتني به هي وعائلتها: غشّوني وسخروا منّي، هؤلاء "البونيول"(bougnoules(٤)) إنهم لا يحترمون الاتفاق!بل إنّني سعيد لأنّهم لم يتعلّلوا بأنّي عاجز أو مأبون! لقد نجوتُ بالكاد!
كنتُ أُحبّها، كنــتُ أُصدّقها، كنتُ نزيها..أمّا هــي!
أكان ينبغي –فوق ذلك – أن أدفع[أموالا] كي أنتزع الطلاق!؟
لحسن الحظّ أنّ المحكمة تفهّمت، وكذلك حامية عدالتنا رشيدة داتي، فهي تعرف ما الذي يعنيه ذلك[تلميح إلى الأصول المغاربية المسلمة لوزيرة العدل]. إنّ القانون أمر جيّد عندما يحمي شرف الناس !

بيان آخر لنساء فرنسيّات :

هل البكارة صفة أساسية في الشخص؟

نحن المناضلات النسائيات في الفضاء الجمعياتيّ، نعبّر عن إحساسنا بالإهانة تجاه الحكم الصادر عن محكمة "ليل" والقاضي ببطلان زواج بتَعلّة أنّ العروس كانت غير عذراء. بل إنّ محامي العريس يدقّق "أنّ هناك عيبا منذ المنطلق" أي بعبارة أخرى أنّ البضاعة مغشوشة! وذلك بالاستناد إلى الفصل ١٨٠ من القانون المدنيّ الذي ينصُّ على أنّه " إذا كان هناك "خطأ يتّصل بالشخص، أو بالصفات الأساسية للشخص، فإنّ الطرف الآخر[في الزواج] يمكن له أن يطالب ببطلان الزواج".
إنّ قاضيا من قضاة الجمهورية الفرنسية قد قرّر إذن أنّ كون امرأة مّا عذراء من الخصال الأساسية عند الشخص، وإذا تمّ إقرار هذا الحكم [في مراحل التقاضي الموالية-المعرّب] فسيؤول الأمر إلى التشكيك في المبدأ الدستوري :المساواة بين الرجال والنساء طالما أنّ النساء والنساء فقط سيكنّ موضوعا لهذا الشرط:"النقاوة العذريّة" ،فهل لنا أن نتصوّر امرأة تطالب بإلغاء زواجها لأنّ العريس لم يكن"بكرا"!

إنّ محكمة "ليل" قد أصدرت قرارا مثقلا بالمخاطر ضدّ النساء جميعهنّ، فبانتحالها الحقّ في تعريف
البكارة بكونها خصلة من خصال الشخص، فإنّ المحكمة تدخّلت بذلك في ما هو حميميّ لدى النّساء، سخرت من حقّهن في التصرّف في أجسادهنّ، وخدشت كرامتهنّ.
إنّ مهمّة العدالة هي أن تدافع عن المساواة في الحقوق، وأن تعاقب المسؤولين عن التمييز، لكنّ قضاة محكمة "ليل" ولّوا ظهورهم لهذه المهمّة، فهم يرسّخون بهذا القرار ما هو بالٍ لا يُحتمل ويُشرّعون مبدأ الهيمنة الذكوريّة، التي تتميّز خصوصا، كما نعلم، بالرغبة في مراقبة أجساد النساء .
إنّنا لا نعلم ما الذي في قرارهم هذا، يعكس آراءهم الشخصية المحافظة، وما الذي يعبّر عن اعتبارات اثنية في علاقة بأصول الأشخاص، لكنّ التأويل الذي أخضعوا إليه النصّ القانونيّ هو إشارة قويّة في اتجاه أولئك الذين يطالبون بعدالة خاصّة لكلّ لكل جماعة أو مجموعة اثنية أو دينية.
لا أحد يمكنه أن يتجاهل المخاطر التي يمكن أن تنجرّ عن هذه البدعة القضائية الفظيعة:عندما نرى الرجعيين من كلّ صوب يتزاحمون على هذه الثغرة المفتوحة، على أمل إقرار "النظام الأخلاقيّ".
أبمحض الصدفة أنّ هذا النوع من الحكم يأتي في فترة تتوالى فيها الضربات بانتظام

على روح ماي ١٩٦٨، وحوارات ماي٦٨ ، وإنجازاته، وروح ما بعد ماي ٦٨ وبالخصوص تجنّد النساء دفاعا عن حقوقهنّ؟

إنّ النساء يناضلن منذ عشريات عديدة من أجل حرّياتهنّ وكرامتهنّ، وسيهتدين بالتأكيد إلى السّبل التي تجعلهنّ في يقظة دائمة.

بعض الممضيات للبيان :

فريال بوعبيدة- نادية شعبان – جانين لو رو- صنهاجة عكروت - بريجيت علال

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (٣) شرف المرأة و عود الكبريت

السبت ١٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **مها حسن**

قد يكون قرار محكمة ليل الفرنسية بإبطال زواج السيدة التي كذبت على زوجها بشأن عذريتها، مقبولا شكلا، لأن خللا أصاب صحة العقد، وهو مسألة الكذب بشأن العذرية، إلا أنّ الجزء الثاني من الجملة: بشأن العذرية، هو ما أحدث فضيحة أخلاقية في فرنسا، فهبّت الجمعيات النسائية والثقافية، لتطالب بإلغاء هذا القرار، لأنّه قد يسبب تراجعا في مستوى الحريات في فرنسا، فيصبح سابقة قانونية، تبطل بعدها عقود الزواج، لا بسبب الكذب، بل بشأن العذرية، وهنا ستنقلب المسألة، إذ سيُضطرُّ النساء إلى الكذب بشأن العذرية .
إذن لا تنحصر القضية التي أثارت كل هذا الجدل، والذي لا يزال قائما، في فسخ عقد الزواج لو كان لسبب آخر، بل لما قد يؤدّي إليه موضوع عذرية الزوجة،من نتائج وخيمة في الثقافة الفرنسية، بحيث تصطف عشرات النساء على أبواب الأطباء، لتضليل أزواج المستقبل، كما لو أن قرار المحكمة، بشكل ما، يتضامن مع الزوج في حقه، لا في أن تصدق زوجته، بل في عذريتها. وهنا يكمن التراجع الأخلاقي والفكري الذي يرعب الفرنسيين، إذ أظهرت استطلاعات الرأي أن أكثر من ٧٠ بالمائة من الفرنسيين مستاؤون من هذا القرار.
هذا هو باختصار شكل القضية من وجهة النظر الفرنسية، أما لو ذهبنا بالأمر بعيدا، واقتربنا من تخوم منطقتنا، لندخل في هذا الطابو المحكم الإغلاق، ونناقش عذرية المرأة قبل الزواج، فإنه برأيي، سوف نكشف الغطاء عن إحدى القضايا المتعفنة في ثقافتنا العربية، والتي لا نتحدث عنها جهارا، لأنها أكبر الطابوات في المنطقة، وتتلخص في السياسي والديني والجنسي، فأما السياسي، فقد أفرزت المنطقة الكثير من حركات المعارضة السياسية، المناهضة للحكم وآلية وصول الحكام إلى السلطة، وجميعنا على اطلاع بما يجري في المنطقة، من مناوشات سياسية بين الحكومات والمعارضة. وعلى المستوى الديني، فقد نهضت أيضا العديد من الجهود في المطالبة بالعلمانية، وأفرزت هذه النهضة العديد من التيارات والمؤسسات المدنية والمثقفين والكتاب، الذين يجهرون بخروجهم عن المحرّم الديني. أما الطابو الجنسيّ، وهو الأشد تعقيدا في المنطقة، فإنّ المساهمين في تحريكه و"خضّه" قلائل جدا، لما قد يؤثر به هذا الأمر على موضوع السمعة الشخصية، التي تحرص الثقافة العربية، على الحفاظ عليها.
إذ أننا في المنطقة العربية، لا يزال الفرد خاضعا لأحكام المجتمع، ولا تزال سمعة أحدنا، أهم منجز يحاول الحفاظ عليه، لذلك فإن عاقلا أو عاقلة، لن يتجرأ على إعلان الحريات الجنسية للمرأة، ولكنه يفعلها، بالنسبة لحريات الرجل الجنسية، بل ويتباهى بها.
منذ طفولتي ومراهقتي الباكرة، كنا، نحن الفتيات، وأحيانا الصبيان، نكرّر من باب الدعابة، الجملة الشهيرة، والتي أطلقتها السينما، وأعتقد أنها ليوسف وهبي " شرف البنت زي عود الكبريت، ما يولعش غير مرة واحدة "، اكتشفت الآن، وبعد مرور سنوات على تلك الدعابة السخيفة، أننا كنا نمزح بخبث، ففي الوقت الذي نتهكم فيه

من تلك الجملة، كنا نزرع في وعينا الأخلاقي ضرورة التقيد بهذه الحالة أو القانون أو الشريعة: المحافظة على الشرف.
طبعا والشرف دوما منوط هنا، بالمرأة، فإن وُصف رجل ما، بأنه قليل شرف، فهذا يعني، على الأغلب، أن الأمر له علاقة بسلوكه الجنسي أو سلوك نساء العائلة، حيث يعتبر المسؤول عن سمعتهن، وحسن سلوكهن، أي شرفهن. بمعنى آخر، فإن شرفه متوقف على شرف المرأة التي تحمل وحدها هذا الشرف، لا بالمعنى الإيجابي، أي يتم تشريفها كحامل للشرف، بل بالمعنى السلبي، بحيث تحاسب على الإخلال والإساءة لهذا الشرف.
وقد حُمّلت المرأة تاريخيا، ولاتزال تُحمّل حتى هذه اللحظة، من انفتاح العالم الثقافي، والسياسي والديني، أعباء التفكير الذكوري المتسلط، بسجنها داخل جسها، لأنها موضوع لمتعة الرجل، بشروطه، ولا يحق لها أن تستقل عنه، بالمتعة.
من هنا، فإن قضايا الشرف، التي تصدم الفكر الغربي، الذي لا يفهم، أن تُقتل امرأة، وبحماية قانونية للقاتل، لأنها أقامت علاقة مع رجل، بل وفي حالات عديدة، بمجرد الاشتباه والشك في سلوكها، وسمعتها، يجب أن تؤخذ بجدية أكبر من جدية الجدل السياسي أو الديني، علما أنه لا أحد من ذينك الفريقين المعارضين، قد تعرض لمسألة المرأة، والحريات الجنسية، ولا حتى أقصى حركات اليسار، بل عوملت "الرفيقة" على الدوام، كامرأة في المنزل والمطبخ . بل تّم تعهير العيد من "الرفيقات"، وحتى المثقفات والكاتبات والشاعرات ، لمجرّد مطالبتهن بحقوقهن، أو تعبيرهن عن مشاعرهن وأفكارهن، وأنا أظن أن هذا هو المقياس الحقيقي للفكر المعارض والحديث، سياسيا، ودينيا، في حجم تبنيه لحقوق المرأة الجنسية ومساواتها مع الرجل، ونسف قوانين ومفاهيم الشرف، التي لا تنسجم مع العقليات المتنورة، بل تنتمي لعهود التخلف والتراجع الإنساني والفكري .
جميعنا، نحن أبناء هذه الثقافة، عانى من مسألة السمعة، وخضع في الكثير من اختياراته، حتى المصيرية منها، لمساومة السمعة، لأننا نعيش معا، ويحكمنا هذا القانون، وأي خروج عنه، سيجعلنا منبوذين ومرميّين من قبل مجتمعاتنا. ولا أنسى صدمتي، حين كنت أحدّث أحد الحقوقيين الشرقيين في أوربا، عن اهتمامي بمواضيع الشرف، وضرورة تعديل المواد القانونية التي تسهّل قتل النساء، فقال لي، هو سياسيّ معارض، وعلمانيّ: لو أن ابنتي أقامت علاقة مع رجل، لقتلتها. ثم راح يشرح لي أنه محكوم بالعادات، وإن لم يفعل ذلك، فإن المجتمع سيبصق عليه، ولن يستطيع أن يسير، كرجل، بين الرجال، بل سيطأطئ رأسه بذل . هذا الرجل، المحامي ، العلماني، المعارض، قد يحصل على منصب سياسي ذات يوم، ويكون من المشّرعين والمعدّلين للقوانين !

والسؤال الذي لم أجد عليه جوابا حتى اليوم، لماذا يقبل الرجل الشرقي بالزواج من امرأة أوربية، غير عذراء، ويعرف أن لها تاريخها الجنسي قبله، ولا يقبل بذلك مع المرأة الشرقية؟ يقول أحدهم، هذه عاداتهم ! ولكن كيف هو نفسه، يقبل هنا، ولا يقبل هناك؟ لم أفهم هذه النقطة حتى الآن. حتى أن بعض الرجال الشرقيين ، هنا في

فرنسا ، تتغير معاملتهم لي حين يعرفون أني لست فرنسية، ويحاولون فرض الثقافة الشرقية علي في التعامل مع المرأة، باعتبارها أقل، وقابلة للمساومة، كما لو أنها " أقل " من المرأة الأوربية في الدفاع عن حقوقها، أو أنها " أرخص "، بل، وكأنه يستعيد حماية الشرق له، وتعاطفه معه، في حال أي خلاف، فالمرجعية الشرقية، ستنتصر له.

لن أطيل أكثر من هذا، فالموضوع طويل وشائك، وأعتقد أنه آن الأوان لمناقشة أكبر عيوبنا المشرقية، وهو الثقافة المزدوجة، نفعل في الخفاء ما نتستر عليه علنا، خوفا من تشويه سمعتنا، والسؤال المطروح أمام الرجال المصرّين على عذرية نسائهم: إلى أي حد يثق أحدكم أنها لم تفعل كل شيء قبل الزواج بكم ، دون أن تمس عذريتها بأذى، أو أنها لم ترمم تجاربها على يد طبيب ماهر، أعاد الفتنة لبكارتها، كما لو أنها " ما باس تمها غير أمها "، وأيهما يفضل أحدكم: امرأة صادقة غير عذراء، أم عذراء كاذبة؟

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (٤) أو "لزوم ما لا يلزم" من الألم

الاحد ١٥ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **رجاء بن سلامة**

هناك ممنوعات أو محرّمات لا يمكن أن يستقيم مجتمع بشريّ بدونها، أهمّها ممنوع نكاح الأقارب أو "الرّهق"، فقد اعتبره لفي ستروس إحدى المؤسّسات الضّروريّة لقيام الثّقافة، إضافة إلى اللّغة. ويبيّن التّحليل النّفسيّ العياديّ منذ فرويد مؤسّسه إلى اليوم معاناة الأفراد الذين يكونون ضحيّة انتهاك لهذا الممنوع، أي ضحيّة اعتداء جنسيّ من طرف أقاربهم، لا سيّما عندما يكون القريب أبا أو من هو بمثابة الأب، أو أمّا أو من هي بمثابة الأمّ، كما تشهد بذلك الكثير من حالات المعاناة المعروضة إلى اليوم.

وما عدا هذا المحرّم الكونيّ والأساسيّ، فإنّ بقيّة المحرّمات والموانع خاضعة إلى الاختلاف الثّقافيّ والتّحوّل التّاريخيّ. ولو ركّزنا حديثنا عن الطّابوهات والموانع المتعلّقة بالجنسانيّة، لقلنا إنّها تندرج في إطار القانون الذي ينظّم المتعة ويحدّ منها، وهو قانون لا يخلو منه مجتمع بشريّ، إلاّ أنّ طرق تنظيم هذه المتعة ثقافيّة ونسبيّة هي الأخرى، أي أنّها خاضعة إلى التّطوّر، ويمكن أن نخضعها دائما إلى الفهم والتّأويل والتّقييم، حسب لحظات ثلاث :

ـــ لحظة البحث المعرفيّ

ـــ لحظة التّفكير السّياسيّ والقانونيّ، وهو تفكير مستند بالضّرورة إلى قيم وتصوّرات إيطيقيّة

ـــ لحظة الحكم الإيطيقيّ على الحالة المطروحة، وهي لحظة مفتوحة على المستقبل، وعلى تأثير التّطوّرات الطّبّيّة والتّقنيّة الحديثة في حياة البشر.

واللّحظات المختلفة متعالقة، كلّ منها قد يمثّل مكوّنا من الآخر. ذلك أنّ الحياد المعرفيّ غير ممكن، ما دام الباحث ذاتا تنطلق من زمن تتموقع فيه ومن موقع تأويليّ ترى منه الأشياء. ولزوم الباحث الرّصانة المعرفيّة لا يعني تخلّصه من كلّ حكم أو موقف، بل يعني إرجاءه الموقف، أو جعله الموقف مكوّنا غير طاغ على البحث والنّظر. دليلنا على ذلك أنّ فرويد نفسه، في المقال المطوّل الذي كتبه سنة ١٩١٨، تحت عنوان "طابو البكارة"، بحث في أسباب هذا الطّابو في المجتمعات التي وصفها بـ"البدائيّة"، واستفاد من الدّراسات الأتنولوجيّة المتوفّرة في عصره، ولكنّه لم يستنكف من البحث في رواسب هذا الطّابو في عصره وفي مجتمعه في أوّل المقال وآخره. فقد افتتح مقاله بالاستغراب من أهمّيّة طابو البكارة، ومن تعبيره عن نوازع السّيطرة لدى الرّجل : "عندما نفرض على الفتاة التي تتزوّج برجل أن لا تأتي معها بذكريات علاقات جنسيّة ربّما أقامتها مع رجل آخر، فإنّ ما نفعله لا يعدو منطقيّا أن يكون توسيعا لحقّ الملكيّة الحصريّة للمرأة، وهي ملكيّة تمثّل أساس الزّواج الأحاديّ، وبسطا لهذا الاحتكار على الماضي."

ودون ادّعاء الاستقصاء (وهو غير ممكن في مساحة هذا المقال)، سنحاول اتّباع هذه المحطّات المختلفة لمقاربة قضيّة البكاة انطلاقا من حاضرنا ومتطلّباته.

والسّؤال الذي يمكن أن نطرحه أوّلا هو عين السّؤال الذي طرحه فرويد، انطلاقا من الفرضيّة التّالية : فـ"حيث ما وضع البدائيّ طابو، يوجد خطر يرتاب منه". فالطّابو تعبير اجتماعيّ مقنّن عن مخاوف دفينة يعيشها الفرد وتعيشها المجموعة. ومن هذه المخاوف ما هو عابر للمجتمعات وللأزمنة، ولذلك فإنّ فرويد لا يميّز بين المجتمعات "البدائيّة" والمجتمعات "المتحضّرة" في الكثير من المعطيات التي يقدّمها، ولا يعتبر الثّانية في قطيعة مع الأولى. فالخوف من المرأة في حدّ ذاته متأصّل في النّفوس إلى اليوم. المرأة باعتبارها كائنا مختلفا، غامضا : إنّها "تبدو غامضة مليئة بالأسرار، وإذن فمعادية للرّجل". والمرأة كائن مخصيّ أكثر من الرّجل بما أنّها لا تمتلك العضو. فالرّجل "يخاف أن تضعفه المراة وأن تنتقل إليه عدوى أنوثتها فيصبح عاجزا". وهذا ما يجعل المرأة كلّها طابو كما يقول فرويد، ويظهر ذلك جليّا في المجتمعات التّقليديّة التي تفصل بين النّساء والرّجال، وترتاب من دم الحيض، وتحرّم النّطق باسم المرأة، أو تحيط النّطق بكلمة "امرأة" بأسلوب من أساليب التّعوّذ... ومن هذه المخاوف أيضا الخوف من العلاقة الجنسيّة، ومن غرابتها، والتباس النّشوة فيها بالموت والتّلاشي.

نضيف إلى هذه المخاوف العابرة للأزمنة موقف المرأة نفسها، باعتبارها مساهمة في هذا الطّابو. فالدّراسات التّحليليّة المختصّة في المراهقة تبيّن عسر انتقال الفتاة من "الجنسانيّة المتعدّدة الأشكال"، ومنها الاستمناء المرتبط بالبظر، إلى الجنسانيّة المكتملة التي تعيشها مع الرّجل، وذلك بقطع النّظر عن المعتقدات الاجتماعيّة التي تفرض البكارة على الفتاة أو لا تفرضها.

إلاّ أنّنا يمكن أن نغامر بالفرضيّة التّالية، ومفادها وجود ثلاث مراحل مرّ بها طابو البكارة، بحسب وجوهه المختلفة والمخاوف الأساسيّة التي يعكسها. لا شكّ أنّ المخاوف القديمة اللاشعوريّة باقية في كلّ العصور، إنّما يتعلّق الأمر بغلبة وهيمنة وجه على آخر، نتيجة التّحوّلات الاجتماعيّة السيّاسيّة التي عرفتها المجتمعات البشريّة :

١. **مرحلة إحيائيّة** تعكسها مجتمعات وصفها علماء الأتنولوجيا والأنتروبولوجيا، ويغلب عليها تجنّب الزّوج افتضاض بكارة زوجته بنفسه، بحيث توكل العمليّة إلى عجوز أو شخص محترف أو كاهن، أو توكل إلى الأب أو إلى مجموعة من فتيان القبيلة، ويتمّ الافتضاض بالأصبع أو بآلة أو بعمليّة جنسيّة. وقد وصف فرويد كلّ هذه الحالات، وبيّن أنّها تعكس الخوف من الدّم، نظرا إلى انّه مقرّ الحياة حسب التّصوّرات العتيقة، ونظرا إلى أنّه مرتبط بالقتل وبالتّصوّرات السّاديّة. وهناك خوف آخر بيّنه فرويد وغيره هو القلق من أوائل الأمور، وهو ما يستدعي طقوس

عبور من شأنها أن تخفّف من هذا القلق. (انظر في هذا الصّدد مقال الأستاذ عبد الصمد الدّيالميّ)

٢. مرحلة توحيديّة، يغلب فيها حسب رأيي خوف من نوع آخر، لم يذكره فرويد، هو الخوف من اختلاط الأنساب. فمعلوم أنّ الأديان التّوحيديّة أعلت من شأن الأب والنّسب الأبويّ، وطوّرت أجهزة الرّقابة على جسد المرأة. ويظهر ذلك جليّا في الإسلام، إذا اعتبرنا عوامل مختلفة منها فرضه الحجاب على النّساء الحرائر، وإبطاله أشكالا من الزّواج ذي الطّابع الأموميّ، ومنها إقراره حقّ اللّعان (اتّهام الزّوج زوجته بالزّنا وتنصّله من الطّفل الذي أنجبته)، ومنها منعه التّبنّي، ومنها تأكيده على عدّة المطلّقة والأرملة وتقنينه الدّقيق لها.

٣. مرحلة حداثيّة فردانيّة، تتغلّب فيها هواجس الفرد ورغبته في محو آثار الآخر من المرأة التي يقبل على زواجها، وفي احتكار حاضرها وماضيها وذاكرتها، فالغيرة الفرديّة تتغلّب في رأيي على هذه المرحلة، ولذلك يمكن أن نعتبرها ذات طبيعة "بارانويّة"، باعتبار أنّ الغيرة من "الغير"، ومحاصرته وإسقاط العداء عليه من أهمّ مظاهر البارانويا. ولنركّز الحديث عن المرحلة الفردانيّة الحداثيّة. ففي هذه المرحلة تضاءلت طقوس العبور، ولم يعد للخوف من الدّم وقعه البدائيّ النّاتج عن التّصوّرات الإحيائيّة، ولم يعد للخوف من اختلاط الأنساب الوقع نفسه، لتطوّر المعارف الطّبّيّة، ولأسباب أخرى سنحاول عرضها بإيجاز.

فمما تتّسم به الحضارة الحديثة هو أنّ الحياة الجنسيّة لم تعد فحسب مجال تأثّم وطقوس تطهيريّة، بل أصبحت مجال مطالبة بالحقّ. ولذلك انفصلت الجنسانيّة عن الإنجاب، وانفصلت أيضا عن الزّواج، بل وعن نموذج التّغاير الجنسيّ نفسه. وارتبط هذا التّحوّل بالثّورة الطّبّيّة التي مكّنت من وسائل منع الحمل والإجهاض، وارتبط أيضا بخروج النّساء إلى الحياة العامّة ومطالبتهنّ في المساهمة في الإنتاج لا في الإنجاب فحسب. وتطوّرت مؤسّسة الزّواج عموما من نظام ملكيّة الزّوج لزوجته إلى نظام التّعاشر بين فردين متساويين في الحقوق والواجبات. ولا يهمّ ما نلاحظه من مقاومة في المجتمعات شبه التّقليديّة لهذه التّطوّرات، فالمسارّ الذي تتّجه نحوه البشريّة واحد.

فليس من باب المصادرة على المطلوب أن نقول إنّ كلّ هذه التّطوّرات الحاصلة تحكمها مبادئ حقوق الإنسان، وهي لأوّل مرّة في التّاريخ منظومة إيطيقيّة وقانونيّة كونيّة من حيث شموليّتها، ومن حيث مصدرها وأدوات تفعيلها. إنّ الأساس الذي تنطلق منه هذه المنظومة ويذكره الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان منذ الدّيباجة هو الحرّيّة والمساواة بين البشر، وبين النّساء والرّجال. والقانون حسب الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان ليس همّه فرض النّظام، كما في منظومات سابقة، بل همّه ومقصده الأساسيّ حماية الأفراد. وتفيدنا الكتابات القانونيّة الفلسفيّة الحديثة بأنّ التّرجمة العمليّة لحماية الأفراد يمكن التّعبير عنها بتجنّب "الألم غير المشروع" la

souffrance illégitime، أي تجنّب الوضعيّات والصّدمات التي تتسبّب في العنف وفي تفكيك الذّوات.

ولكي نعود إلى موضوع طابو البكارة، يمكن أن نقول إنّ هذه التّطوّرات الإيطيقيّة والقانونيّة والسّياسيّة والطّبّيّة والطّبّيّة-الصّناعيّة لا تعني أنّ المخاوف القديمة التي كانت وراء طابو البكارة قد زالت، ولا تعني أن الإنسان قد تصالح مع جسده وجنسانيّته، وانّ الرّجل لم يعد يرى في المرأة كائنا غريبا باعثا على الوحشة، بل إنّ هذه المخاوف لم تعد مجال تنظيم اجتماعيّ، وتقعيد قانونيّ أو طقوسيّ عامّ، بل أصبح مجالها الحياة الحميميّة للفرد وهواماته وأعراضه الخاصّة التي لا يمكن للقانون أن يتدخّل فيها إلاّ لدرء العنف.

دليلنا على ذلك نصّ البيان الذي أصدرته رابطة حقوق الإنسان بفرنسا، إثر قضيّة محكمة ليل، وهو في رأينا من أهمّ ردود الفعل على القضيّة، فهو لا يعترض على تمسّك الرّجل ببكارة زوجته، بل يعترض على نقل هذه الرّغبة إلى الفضاء العامّ وإلى القانون، رغم ما تنبني عليه من تمييز ضدّ النّساء. يقول هذا البيان الصّادر يوم ٢٠٠٨/٥/٣٠، والحامل عنوان "البكارة لا يمكن أن تكون مجال العدالة" :

"أصدرت العدالة قرارا تمييزيّا بإبطالها الزّواج إثر طلب الزّوج لأنّ زوجته ليست عذراء.

مهما تكن رغبة الأزواج، فلا القانون ولا القضاء يمكن لهما أن يكرّسا هذا الأمر الذي يرمز إلى الهيمنة الذّكوريّة. بقطع النّظر عن التّأويلات القانونيّة، وبقطع النّظر عن الاعتناق الشّخصيّ لأيّ عقيدة أو فلسفة، ليس من شأن الجمهوريّة أن تكرّس هذا المسّ بمبدإ المساواة بين الرّجال والنّساء."

ويمكن الآن أن نخلص إلى الحكم على طابو البكارة كما يمارس اليوم، لنقول إنّه يتسبّب في ألم غير مشروع، شأنه شأن التّعذيب و سائر ما يعبّر عنه في أدبيّات حقوق الإنسان بالمعاملات المسيئة والمهينة، وذلك للأسباب التّالية :

١. انفتاح أفق المساواة بين الجنسين، بحيث لم تعد المرأة قابلة بمبدأ "الجسد هو المصير"، وأصبحت تقارن نفسها بالرّجل، فلا معنى بالنّسبة إليها لمطالبة المرأة بالبكارة دون الرّجل. ولم تعد المرأة تقبل بملكيّة الرّجل لجسدها، وحقّه في الوصاية على حاضرها وماضيها.

٢. تأخّر سنّ الزّواج، فهو في بلدان المغرب الكبير مثلا يتجاوز ٣١ سنة بالنّسبة للمرأة، وبقاء المرأة بدون حياة جنسيّة مكتملة إلى هذا السّنّ يسبّب آلاما وأعراضا عصابيّة كثيرة. ٣. تسبّب عدم البكارة، أو عدم سيلان الدّم في عنف تكون ضحيّته المرأة، ويتمثّل في التّطليق والطّرد والتّهميش الاجتماعيّ.

٤. وجود وسائل رتق البكارة، وانفتاح إمكانيّات اعتماد البكارة المصطنعة. وهذه الممارسات التي يتيحها تطوّر الصّناعة الطّبّيّة هي بدورها مصدر ألم وتأثّم للمرأة، لأنّها تضطرّها إلى الغشّ والكذب، ومصدر ألم للرّجل لأنّها تجعله عرضة إلى الخداع وإلى المزيد من الشّكّ والرّيبة في المرأة.

إنّ التّنظيم الحديث للمتعة كما تعكسه منظومة حقوق الإنسان، ليس تنظيما همّه مراقبة جسد المرأة كما هو الحال في المنظومات الدّينيّة التّوحيديّة والأبويّة عموما، بل همّه حماية الأفراد وإقرار الحرّيّة والمساواة. ولذلك لم تعد البكارة مجال تقنين في المجتمعات المعتمدة للمنظومة الحقوقيّة، ولم يعد الزّنا في حدّ ذاته مجال منع، بل اتّجه المنع إلى أفعال أخرى يرى فيها الشّارع إنتاجا للعنف وللألم غير المشروع، وهي أساسا : الاغتصاب والتّحرّش، والاعتداء على القاصرين.

فالإقرار بأنّ البكارة ليست صفة أساسيّة للمرأة، أو بأنّ الاحتفاظ بها من رواسب اللاّمساواة بين الجنسين، ليس من باب الدّعوة إلى الإباحيّة الجنسيّة، بل هو من باب الانتباه إلى التّحوّلات الحديثة التي أنتجت تنظيما آخر للمتعة، من المؤكّد أنّه أكثر إنسانيّة من التّنظيمات السّابقة، وأقلّ عنفا في التّعامل مع المختلفين والمهمّشين السّابقين.

لم يعد الوعي الإيطيقيّ الحديث يحتمل هذا الطّابو، ولم تعد القوانين الحديثة تحتمل أخذه بعين الاعتبار. إنّه أصبح نوعا من "لزوم ما لا يلزم" من الألم والغبن والقمع الجنسيّ.

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (٥) ليلة "الدخلة": تُكرم المرأة أو تهان!

الثلثاء ١٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **عفاف مطيراوي**

كثيرة هي تلك الحكايات والقصص الّتي تكون فيها المرأة نفسها هي الراوية تحكي عن نساء تعرّضن إلى أنواع عدّة ومختلفة من العنف " ليلة الدخلة".

من نزفت كثيرا بعد أن أصاب زوجها رحمها في صولاته لافتضاض بكارتها، محتفلا بفحولته، منتشيا بدم ضحيّته الّتي حافظت له على مهره من خطر المارقين والفاسدين والفاسقين...!!!

كثير من الدم كثير من العفّة...

وأخرى طردها زوجها ليلة الزفاف شرّ طردة بعد أن باءت محاولاته لإراقة دم بكارتها بالفشل. وأخرى قُتلت، وأخرى ضربت وعُنّفت...

وكثيرة هي الأيدي الّتي شاركت في تعنيف تلك الأجساد الأنثويّة الّتي لم تسل من بين أفخاذها الدماء... وكثيرة هي الأفواه الّتي لاكتها وشتمتها وأهانتها... وكثيرة هي الأسماع الّتي شنّفت الآذان مُصغية إلى حكاياتها مستمتعة شامتة غامزة...

وتدور طاحونة العنف لا تكلّ ولا تملّ، فيها تُسحق المرأة وتُذلّ وتُهان وتُداس...

ولا تزال العائلات في أعراسنا في بعض ربوعنا تقف أمام غرفة نوم الزوجين منتظرة للقميص الملوّن بدم العروس، لتأخذه الأمّ مزغردة راقصة رقصات هوسيّة بمشاركة الأخوات والخالات والعمّات فرحا وإغاظة لكلّ من شكّك في أخلاق ابنتها... والطريف أنّ الأمّ في بعض جهاتنا تحتفظ بفستان ابنتها إلى مماتها ليدفن معها عند موتها، ربّما لتقدّمه إلى الخالق دليلا على براءة ابنتها من الرذيلة أو لتدخل الأمّ بموجبه الجنّة...!

ويأبى المدعوّون ،لاسيّما النساء، مغادرة حفل الزفاف قبل رؤية قميص العروس وعليه قطرات دمها، وبقدر ما يكون الدم كثيرا تكون الفتاة عفيفة شريفة لم يباعد بين فخذيها غير زوجها...

ويوم " الصباح" تقدم الزائرات مهنّئات مبصبصات في لهفة لرؤية دم العروس واشتمامه ولمسه إن أمكن ذلك...

أعين كثيرة تودّ نهش جسد العروس...

فالدم يكمّم الأفواه ويثلج الصدور...

أيّ مهانة يمكن أن تستشعرها المرأة ودمها مهدور وشرفها منظور، الكلّ في انتظار رؤية دمها وفي لمس قميصها ليقدّموا لها شهادة في الشرف والأخلاق وفي خلوّ ذمّتها من الرذيلة والخطيئة...؟؟!!

فقميص العروس الملطّخ بدمائها يُعيد الأمل إلى قلوب كلّ أفراد العشيرة الواجفة الوجلة خوفا وإشفاقا من أن لا يسيل دم فتاتهم...

والطريف في الأمر أنّ المرأة هي الّتي تُعَنَّف وهي الّتي تُعَنِّف عادة.

ليلة الزفاف، " فرحة العمر"، "العرس الدامي"...!!!

أيّ فرح يمكن أن تشعر به المرأة، وهي تعلم أنّ الجميع ينتظر لحظة دخول الزوج عليها

ليفتضّها ويقدّم دليل شرفها وشهادة براءتها من الرذيلة إلى كلّ من قدم للاحتفال بفحولة الرّجل وعذريّة المرأة...!

طابو البكارة اليوم وفي ديارنا (٦) في الختان والافتضاض

الاربعاء ١٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **هالة أحمد فؤاد**

أتوقف عند ظاهرتيْن، تأملتهما مراراً وتكراراً، أولاهما، ظاهرة الختان للإناث، والتي تفسر دوما بوصفها إعادة إنتاج للقهر تمارسه الأم المتبنية لقيم المجتمع الذكوري على ابنتها، كما أنها ممارسة تنتهك إنسانية الأنثى الصغيرة، وتحكم عليها بمصير شقيّ، إذ تحرمها من حقها الطبيعي في المتعة ، وتورثها إحساسا مقيتاً بجسدها. ناهيك عن كونها عملية تجسد الحصار الذكوري للجسد الأنثوي، وترتبط بمسألة الشرف في المجتمعات الأبوية المتخلفة .. الخ !! وبالطبع، فأنا لا أختلف مطلقاً مع أي من هذه التفسيرات، ولا أنكر تجريم هذه العملية اللاإنسانية، لكنني أبحث عن زاوية أخرى لتفسير، أملاً في مزيد من الفهم، والتوغل في العمق، علنا نتمكن بهذا من طرح حلول أكثر فاعلية وتفهماً لهذا الواقع المربك، وعلاقاته الشائهة .

ترى هل يمكننا الحديث هنا عن رغبة بعيدة لاواعية قاطنة في أعماق النساء (الأمهات / الجدات) تسعى إلى إخصاء القامع الذكوري، وإجهاض أي إمكانية مستقبلية لتحققه بإشباع حقيقي، وأمان الاكتمال بأنثاه ؟ لا أحد ينكر أن التحقق والإشباع الفعلي داخل العلاقة الجنسية لا يتم إلا من خلال المشاركة الفاعلية والانفتاح والتحرر المطلق لجسد الطرفين داخل إطار الحميمية الحقّ، والحوار الخلاق لحظة الممارسة بين الرجل والمرأة. وأيّ حديث عن استمتاع فردي من خلال استخدام أي طرف للآخر الموضوع السلبي المتشيئ، هو حديث عن حالات مرضية لا تنتج سوى إشباع وهمي لحظي. ومن ثم، فإن الجسد الأنثوي الشائه، جسد الختان، هو جسد ينطوي على وعيد بالإحباط الجنسي والنفسي الدائم، لا لصاحبته فحسب، بل للرجل المستقبلي الذي سيقترن بها. وإذا كان الرجل فيما قد يقول البعض، سيجد حلولا خارجية، إذا لم تحقق له قرينته ما يصبو إليه، فأظن أنّنا لا نجهل مدى ما تورثه هذه الحالة الباحثة بحثا محموماً عن مشتهاها المفقود، وخاصة في مجتمعاتنا المشوهة من خواء داخلي عميق لدى الإنسان، ناهيك عن فقد أي إمكانية للأمان أو الاستقرار والتوازن النفسي . بعبارة أخرى، نحن لا نطرح بيئات تفرز خصوبة التجربة المفتوحة والتنوع الخصب الخلاق الذي يثري صاحبه، بل إنها تلقي بنا في متاهات للضياع والتشوه تفقدنا إمكانية الحلم بالائتناس الحقيقي داخل هذه الفضاءات، التي تحاصرنا بابتذالها ووحشتها القاسية. أما الظاهرة الثانية، فهي ذلك المشهد الاحتفالي الصاخب لفض البكارة في بعض القرى المصرية، والأحياء الشعبية في القاهرة. مرة أخرى، لا أختلف مع كافة التفسيرات الشائعة، ولا أنكر الإدانة، لكن دعونا نتأمل المشهد قليلاً.

أول ما يشد انتباهي في هذا المشهد المخيف وخاصة في مصر، هو أن من يقوم بفض بكارة الفتاة في ليلة العرس لإعلان الشرف العائلي الذكوري على رؤوس الأشهاد هو النساء (الداية والأم ، وربما العمة أو الخالة .. إلخ) وقد يدخل العريس أو يتم تهميشه. ومن الأمور المتعارف عليها، والتي تم التواطؤ عليها ضمنيا دون ذكرها، أن الداية إذا وجدت الدم قليلا، أمعنت في فعلها حتى تحصل على الكمية

المطلوبة لإرضاء الكافة، وهو ما أدى بالفعل إلى حدوث نزيف دموي، بل موت الكثير من الفتيات بدلاً من زفهن إلى أزواجهن. أما ما لم يعلن، وإن تم التواطؤ عليه فهو دور الداية في إنقاذ شرف العائلة، فإذا وجدت الفتاة غير عذراء جرحتها بطريقة ما، وأعلنت البراءة دون أن يشعر أحد أو لعلهم، خاصة النساء المحيطات يرون كل شيء، ولا يرون أي شيء !! ألا يثير هذا الأمر تساؤلاتنا حول هذه الطبيعة النسوية لمشهد فض البكارة، وعزل الذكور، ولو بصورة معنوية ومتوارية ؟ من هو السيد الأعلى هنا، صاحب البصمة والأثر على هذا الجسد الأنثوي؟ فتح الفضاء الجسدي لتلك الأنثى بإصبع الأنثى، وهمشت سيطرة الذكر بل ربما تم التلاعب به وإيهامه بما ليس حقيقياً، وقد تمت تلهيته بالمنديل الأبيض موسوماً بالبقعة الحمراء، ويا لها من مفارقة لونية مبهجة قد تعني الكثير لوعي طفولي يتلهف على لون الدماء الحمراء، ولكنه يخشاها في الوقت نفسه .

لعبت النساء المدربات لعبتهن الآسرة، وأنجزن المهمة الصعبة بكل مهارة تحت أعين الرجال الحاذقين وأبصارهم، وكل شيء تحت السيطرة. غير أن أحداً لم يلتفت ، فقد انفتح الأفق الضيق وبدأت اللعبة الخطرة، ذلك أن هذا الذكر صاحب اليد العليا، والسيطرة رغم كل شيء، مطالب من الآن وصاعداً بلعب الدور المنوط به في مخيلة الجماعة، دور الفحل القوي، دور الإمتاع والإخصاب لقد اختار الرجل بكامل إرادته وحريته هذا الدور، وعليه أن يتحمل تبعات الدور المتلائم مع مزاعم السيطرة المادية و المعنوية، فهل هو مهيأ ؟ فجأة، يواجه الرجل قدره المأسوي، وهاجسه المرعب، ماذا لو لم يستطع أداء الدور على أكمل وجه ؟ رعب قد يحكم على هذا الرجل بالصفة النفسية والفعلية فيواجه ما لا قبل له به، ويتعرض للسخرية والنيل من كرامته وحضوره الرجولي بصورة تتجاوز كل التوقعات، ومن كل الأطراف، حتى أقرانه الذكور يصبح عاراً عليهم ، بل إمكانية للاستباحة وانتهاك حرماته، التي يستطيع سد فجوتها الجهنمية التي انفتحت عليه، بل إن هذه الأنثى التي انتهكت على الملأ ستعيد إنتاج القمع عليه بكل الصور والأشكال الممكنة وغير الممكنة، حتى صبرها عليه، ورحمتها به، واحتمالها عجزه، والذي عبره تصوغ صورة المرأة والزوجة النبيلة الحمولة الراقية اجتماعياً، ستغدو إحدى مخايلات القمع المراوغ ضد هذا الرجل المسكين الذي قد ينتهي به الأمر إلى تدمير ذاته وتدمير من يحب أو يشتهي للخلاص من هذه الحالة المروعة . ولا يعني هذا أن الرجل القادر مكتمل الفحولة، المسيطر عاطفياً وجنسياً أحسن حالاً، لأنه سيظل مسكوناً طيلة الوقت بهاجس فقد القدرة بكافة مستوياتها ومن ثم فإنه لن يكف عن محاولة إعلان حضوره الذكوري وإثبات وجوده بكافة السبل، ومنها، بل أكثرها شيوعاً لعبة الدون جوان الذي تعشقه كل نساء الأرض، ويلقى لكل منهن بلمحة أو لحظة، ثم يعود بعد دورته الدون جوانية إلى قرينته الوحيدة ليتباهى بغزواته الفاتحة وهو يتصنع الاختباء والسرية الفاضحة، نوع من الكذب المكشوف الذي يتواطأ الطرفان على قبوله والتعايش معه كجزء من قانون اللعبة القائمة. إن اللحظة التي يعلن فيها الذكر على ورؤوس الأشهاد سيطرته المطلقة على جسد أنثاه هي نفسها

اللحظة التي يفقد فيها كل إمكانات الهيمنة، لا على جسدها فحسب، بل على جسده وخاصته.
بالطبع لا تعني هذه المحاولات التفسيرية أنني أتضامن مع هذه الطرق النسوية، وغيرها للمقاومة بالحيلة، ولكنني فقط أسعى لمحاولة التفسير والفهم عبر الإيغال في عمق آخر .
ولعل الشيء الذي أكاد أتيقن منه في هذا السياق لتداعي الخواطر في هذا الموضوع هو ذلك الثمن الباهظ لهذه اللعبة، لعبة الصراع المضمر بين الأطراف لقلب موازين السيطرة باطنياً، وإن احتفظت ظاهرياً بأشكالها المعتادة . ولعلني لا أتجاوز إذا قلت أن هذه الممارسات، هي شكل من أشكال السحر الأسود أو العنف العقابي الذي يمارسه المقموع لا ضد القامع، فحسب بل ضد ذاته المنطوية بدورها على ظل الآخر، فكأنها حينما تخصيه فإنما تخصي ذاتها في لحظة من لحظات التماهي المؤسية والقاسية. إنه عنف موجه للآخر عبر مرايا الذات، وكأن المقموع يتبنى منطق شمشون الأعمى اليائس المعذب، فيهدم المعبد على رؤوس الكل وهو أولهم . إنها حالة من حالات النرجسية العدمية المدمرة لطرفيها، والتي تلقي بكليهما داخل متاهة الوحشة المطلقة !
إن هذه الفضاءات الصراعية الشرسة تنطوي على قدر من العداء والعنف المتبادل ما بين الطرفين ، وقد عجز كلاهما عن التحرر من علاقات الاستخدام والتشيئ، وغواية القمع المتأصل في عمق هذه الفضاءات إلى درجة أننا لم نعد نتنفس سوى رائحة عفنة تسكن داخل بنياتنا الاجتماعية على تعدد مستوياتها ولابد لنا من محاولات دؤوبة ومتأنية من أجل إزالة طبقات العفن علنا نصل إلى مجرى حيوي لا ينزل فيه المرء إلى النهر مرتين !!
يقول التوحيدي :
"لم يشمئز الإنسان من جرح فغر فوه حتى أنه لينفر من النظر إليه والدنو منه، وينفي خيال ذلك عن نفسه ؟ وكلما أشتد نفوره منه اشتد ولعه به " ؟

طابو البكارة، اليوم و في ديارنا نحن (٧) ثقافة العفّة... ثقافة الاستمناء

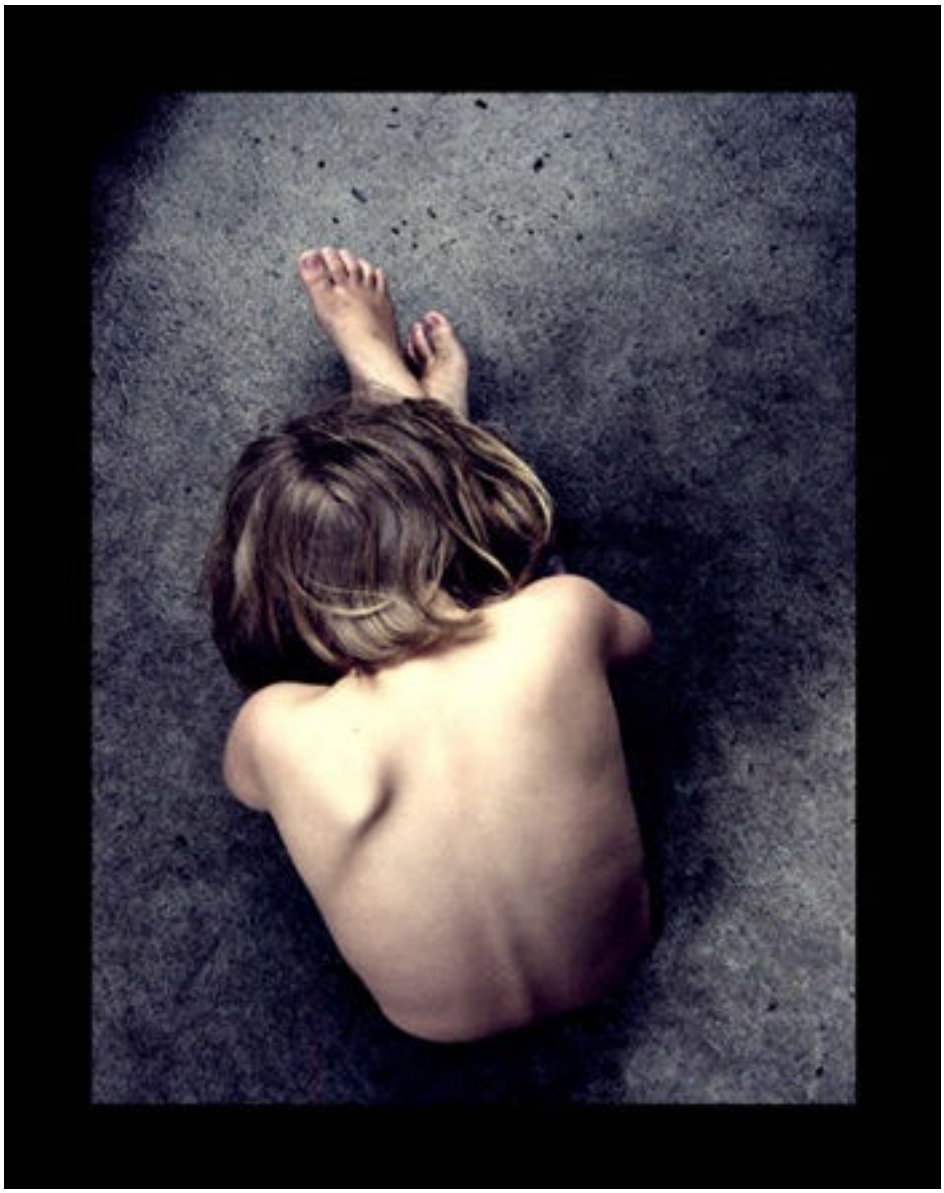

السبت ٢١ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **عمر قدور**

تناقلت المواقع الإخبارية قبل حوالي شهرين نبأ النظر في دعوى اغتصاب، تقدمت بها عائلة تونسية ضدّ شاب متهمة إيّاه بمواقعة ابنتهم عبر اتّصالات هاتفيّة ساخنة ومطوّلة، كان يجريها الشاب البالغ من العمر ٣٠ عاماً مع الفتاة البالغة ٢٠ عاماً. وقد اعترف الشاب بأنّه، وبينما كانا في قمّة الانسجام والتواصل عبر الهاتف، انتبه إلى صراخ الفتاة التي أبلغته أن قطرات دم سالت منها. الوكالات والمواقع الناقلة للخبر انشغلت بطرافته، إذ أنّها سابقة قانونية كما توضّح محامية العائلة "مها المطيبع" فتعتبر أنّ: "جريمة المواقعة حصلت بكل تفاصيلها، ولكن من خلال الصوت فقط، أي إنّها مواقعة عن بعد. ومع ذلك فإنها ظاهرياً موجودة باعتبار ثبوت مظاهرها (فقدان البكارة)، ولكنها فعلياً غير موجودة لانعدام عنصر المباشرة".

يلقي تصريح محامية العائلة الضوءَ على الطريقة التي يتمّ بها النظر إلى مسألة الجنس، فهي تعتبر المواقعة جريمة ارتكبها الشاب، وتلغي بذلك ما هو ثابت لجهة مشاركة الفتاة، غير القاصر، كفاعل جنسي كامل الأهلية. على الصعيد نفسه تعتبر "الجريمة" موجودة بثبوت فقدان البكارة، أي لولا فقدان البكارة لانتفت الجريمة من وجهة النظر هذه، ولا ضرر حينها من الاتّصالات الساخنة ما دامت لا تترك أثراً جسدياً ملموساً، أو بالأحرى لا تترك أثراً اجتماعياً صريحاً. لم يحز هذا الحدث على الاهتمام الذي حازت عليه قضية محكمة ليل بخصوص إبطال الزواج بسبب فقدان العذرية، مع أن القضيتين متشابهتان جداً في المؤدّى، وقد نعزو ذلك إلى الفوارق بين المجتمعات العربية والغربية، بما يتضمن أننا نستنكر ما يحدث عندهم، ونقبل بما يحدث عندنا على أنه من طبيعة الأمور. ومع ذلك، ولكي نكون أكثر دقة؛ ثمة إقرار ضمني في مجتمعاتنا بأنّ وجود البكارة، أو عدمها، بات مؤشراً باتجاه واحد، ففقدان البكارة دليل على وجود نشاط جنسي للمرأة، أما وجود البكارة فليس دليلاً على غياب النشاط الجنسي، سواء بشكله الكامل أو المنقوص، ما دامت عمليات ترميم الغشاء متاحة وبكلفة زهيدة.

في مطلق الأحوال ليست قضية البكارة، وما تستتبعه في الحالات القصوى من جرائم شرف، شأناً شخصياً. بل إنني أميل إلى الاعتقاد بأن مجتمعاتنا أقرب إلى التسامح مع هذه الحالات، ما لم تنتقل إلى الحيز الاجتماعيّ العام، أي حيث أمكن "درء الفضيحة بالستر"، وعلى هذا تغدو العذرية قيمة ثقافية أخلاقية مفارقة للواقع الملموس، وفاعلة في الفضاء الثقافي الاجتماعي. التخوف التقليدي ينبع من تحوّل ما يُفعل سرّاً إلى العلانية، فيزعزع الفضاء الأخلاقي المستقرّ، أي إنّ التسامح ممكن مع ما يعدّ "خطأً"، على ألاّ يكتسب هذا "الخطأ" مشروعيته كحقّ شخصيّ أو عامّ، وألا يُطلق العنان للمرأة تحديداً في ممارسة حرّيتها الجسديّة. علينا هنا ألا نُغفل أيضاً ما تُفصح عنه الأدبيات الذكورية التي تصوّر المرأة كائنا جنسيّا كلّيّ القدرة؛ ثمّة وهم متولّد من عدم حاجة المرأة إلى الانتصاب، ما يجعل نشاطها الجنسيّ أعلى

من نشاط الرجل، أو حتى يجعلها في جاهزية دائمة للفعل الجنسيّ، وعلى ذلك ينبغي لجم أو تحديد هذه المقدرة بالعذرية أولاً، وبالزواج تالياً. ضمن هذا الوهم يبدو الرجل أكثر خصاء من المرأة، ما يدفعه إلى إثبات فحولته بحجبها، فكيف إذا أسعفته الطبيعة بذلك؟!

لا أدري إلى أي حدّ تنفع الحجج في دحض ما هو غير عقلانيّ، فالمنظومة الأخلاقية لثقافة العفّة مبنيّة أصلاً على قهر الرّغبات الطبيعيّة للجنسين، وما يتولّد عنها من آثار يطال المجتمع ككل، ولاستحالة إبطال الرغبات فإنها تتجه إلى التصريف عبر قنوات ملتويةٍ مبددةً في طريقها الكثير من الطاقات والوقت. ثقافة العفّة تعني ثقافة الاستمناء بالنسبة للجنسين، وتعني تالياً المشاكل الناجمة عن صعوبة التواصل مع الآخر عندما يتحقق التواصل، المحصلة النموذجية هنا: رجل يعاني من سرعة القذف، وأحياناً من ضعف في الانتصاب، بسبب الاعتياد على العادة السرية، وامرأة معتادة على المتعة البظرية، بحيث لا تجد طريقها إلى المتعة، وتبقى مستثارة في حين أتمّ الرجل استمناءه، بواسطة المرأة هذه المرة. ولن نأتي بجديد أيضاً إن أشرنا إلى العلاقات المثلية المبنية بغالبيتها على انعدام التواصل مع الجنس الآخر، لا على خيار شخصيّ كما في المجتمعات الغربية. وبالطبع يُمارس الجنس قبل، أو خارج، الزواج بسرّية، وغالباً بانقطاعات لا تجعل منه فعلاً مشبعاً على الصعيدين الجسديّ والنفسيّ، ولا تمنح الوقت الكافي للتعرّف على الجسد.

تُظهر ثقافة العفّة انحيازاً أخلاقياً إلى الرجل، فتتسامح معه في الحقل الجنسيّ، وكما رأينا يصرّح الكثير من الرجال بممارستهم الجنس خارج المؤسسة، على العكس من النساء حيث لا تتجرأ إلا قلة منهن على التصريح بذلك، لكن المنطق يقول إنّ الفعل الجنسيّ يقتضي تكافؤاً في النسب، إذ لا يعقل أن يمارس ٧٠% من الرجال الجنس مع ٨% من النساء مثلاً. الفعل يتمّ إذن، شاء من شاء وأبى من أبى، أمّا الرهان الاجتماعي على منعه فهو يتآكل تدريجياً بحكم عوامل اقتصادية وثقافية متعددة، ومع الأسف هناك شرائح اجتماعية واسعة لا تزال غير قادرة على الإقرار بحكم الطبيعة أوّلاً، وبالمتغيرات الواقعية ثانياً، وتبدو هذه الكتلة صمّاء تجاه الحجج التي تسوقها الدراسات والإحصائيات، وهي قليلة بدورها، وكأن يوتوبيا العفّة، شأن أيّ يوتوبيا أخرى، تملك من التأثير ما يعجز أمامه العقل أحياناً.

لا جدال في أنّ المرأة أكثر تضرّراً من ثقافة العفّة، خاصة عندما تتعرّض إلى التمييز القائم على انتهاك جسديّ فظيع، كما في حالة البكارة، لكن علينا ألاّ ننسى أنّ هذه الثقافة تضمن استمراريتها بإيهام الذكور بأنّهم مستفيدون من دوامها، على الأقل إيهامهم بأنّهم الجزء الأقلّ ضرراً بكثير. تحرّف الثقافة السائدة الذكورَ عن طبيعتهم بتنشئتهم على متعة السيطرة، بدلاً من تبادل المتعة مع الآخر، وفي غياب بارز لمفاهيم الصحّة الجنسيّة يستمرّ الإيحاء ببديهيّة الفصل بين الجنسين، على الرغم من أنّ الفعل الجنسي منافٍ بطبيعته للفصل، وعلى الرغم من أنّ غياب الفعل أو اضطرابه يتركان آثاراً مرَضيّة على الطرفين. لا دراسات لدينا تتقصّى مثلاً الآثار

الناجمة عن التأخّر في ممارسة الجنس، وعدم انتظامه، عند الطرفين. ولا دراسات عن الجسد تقدّم معرفة معمّقة في جسد المرأة وجسد الرجل، وهذا ما يجعل المرأة مجهولة لدى الرجال وقليلة المعرفة بذاتها، كما يكرّس إقصاء الرجال عن جسد المرأة وعن أجسادهم أولاً، حتى أصبحت كلمة "جسد" مرادفة فقط للمرأة!

لقد أقصت ثقافة العفّة التفاعلَ البدنيّ باطّراد، ووضعت الجسد برمّته في دائرة الإثم، ونستطيع الجزم بأنّ الاستمناء، البديل عن التواصل، يتوالد ليصبح ظاهرة ثقافيّة عامة، أي لا يقتصر على الفعل الجنسيّ المباشر، فحيثما يغيب التواصل تنعدم الفرصة لاختبار الذات، وتنمو تصوّرات غير واقعية عنها. عندما يهمّش الجسد تضمر حواسّنا، وتتضاءل معرفتنا بالعالم، أو على الأقل نفتقد المعرفة الحسّية وهي جانب ضروريّ للتوازن النفسيّ، ولعلّ التواصل الجنسيّ هو الأهمّ من حيث أنه قائم على بذل الحواسّ جميعاً. يدرك سدنة العفة خطورة الجسد، ويخشون فعله التخريبيّ للأنماط الثقافية القائمة، ولهذا يصرّون على معرفة مبتورة بالعالم. بالمعنى الاجتماعي لا تعود البكارة غشاء يخصّ كل امرأة على حدة، بل هي غشاوة على أعين الجميع رجالاً ونساء.

من المنطقيّ أن نطالب أوّلاً بإزالة التّمييز بين الرجال والنساء بكلّ أشكاله، وخاصّة عندما يُبنى على علّة طبيعيّة كالبكارة، لكنّ هذه النقاشات سرعان ما تستدعي إلى الذهن مشهداً يتكرّر كثيراً في السّينما؛ سجّان يقود سجيناً والقيد "ذاته" يربط بين معصميهما.

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (٨) أيها العلمانيّ، هل تفضّلها بغشاء بكارة، أم دون غشاء بكارة ؟

الثلثاء ٢٤ حزيران (يونيو) ٢٠٠٨، بقلم **فرات اسبر**

لسؤال المهمّ في قضية طرحت في محاكم فرنسا، وشغلت الرأي العامّ العالمي ونحن العرب بخاصة. كان أجدر بنا ان نقوم بحملة توعية كاملة وشاملة حول ممارسة الحرّية الجنسية لبناتنا، وليس لأبنائنا، لأنّ ما يفقده الأبناء هو قطرة من مطر. وما تفقده البنات، هو أرض كاملة. قد تحترق الأرض، أو تنجب الثمار ا (لمحرّمة. لذلك كان وما زال، من المستحيل المساواة بين الجنسين في مثل هذا الموضوع، وهذا ما تؤكّده الطبيعة الفيزيولوجية للمرأة.

الحريّة، هي حرّيّة الأفكار، وحرّيّة استيعاب الأفكار. وأنا أردّ بهذا الردّ من جانب عمليّ واقعيّ من صميم الحياة، ومن خلال مواجهة حقيقيّة مع هذا الموضوع من خلال أكثر من فتاة في سورية، وكان لي بعض الرأي، وبعض الخوف، والهلع، في إبداء الرأي والنصيحة لمعالجة مثل هذا الموضوع، فلم يكن لي من العمر والتجربة ولا القدرة على المساعدة في إيجاد حلّ، وكلّ ما فعلته أنّني ذهبت لشراء دواء لصديقة، طلبت مني لأنّها مريضة، أن اشتري لها الوصفة، كما طلبت مني برجاء أن لا يعلم أحد بهذه الوصفة. فعلت ما طلبت مني. ولكن بقي سؤال غريب كنت أسأله لنفسي ما هذه "التحاميل" التي لم أر في حياتي مثلها . شكلها وتكوينها غريبان؟

تجرّأت وسألتها: كيف تستعملين هذا الدواء؟ وقتها بكت وحكت الحكاية، غشاء البكارة طقّ كبالون في الهواء وسال الدّم واللّعاب وغاب الفتى متنصّلا بعيدا !!

نحن في حاجة إلى توعية حقيقية، توعية جنسية حقيقة بأهمية الحفاظ على الجسد سليما معافى والتعامل معه بصدق. المعجزة الحقيقة أنّه لم يحدث الحمل، والكارثة كانت أفظع لو حدث..

وكلا الطرفين لم يكن قاصرا أو فاقدا للأهلية، كلاهما كان في السنّ القانونيّة التي تؤهلهما للزواج .

حاولت "هي " بكلّ الأساليب إقناعه بالزواج لأن حياتها انتهت وأصبح هو الوحيد المنقذ من الضلال ولكنه هو الآخر ضلّ وهام في الغابة يبحث عن قبّرة أخرى تغنّي له ويقتنصها .

وخلاصة هذه القصة أنّ الفتاة صارت في العمر الذي لا بدّ لها فيه من الزّواج وطبعا بعد عملية "رتق الغشاء "وهذا ما تشهده معظم عيادات الأطباء النسائية في سورية. ُرقع الغشاء المثقوب، للتّزوّج برجل آخر. .أقسمت له بأغلظ الأيمان.. لم يمسسها بشر من قبله. وها هي اليوم، قد أنجبت له البنات والبنين وينعمان بحياة سعيدة .. برأيك.. هل يستحقّ الزوج ما فعلت به امرأته ؟

وهل علاقتها الجنسية، التي مارستها قبل الزواج، تحقّق لها الحرية ؟ أو حقّقت لها الحرية ؟

وما هي الذكريات التي ستحملها معها ؟هذا نموذج للحرّيّة الجنسيّة، من منكم يجرؤ أن يعطي ابنته مثل هذا الحقّ؟إنّ ما تطرحه الدكتورة رجاء في كلمتها عن "طابو البكارة " موضوع جريء جدّا وشائك جدّا.. وحتى المجتمعات الأوربية تعاني من مشاكل كثيرة وخاصة في العائلات التي لها صلة وثيقة بالكنيسة. حتى الأمهات الأوروبيات يحاولن قدر الإمكان أن يحافظ على بناتهن وأن لا يقعن في تجارب متعددة قبل الزواج.

إنّ طرح الأفكار، والمطالبة بالحقوق والحريات، لا تكفي لوحدها. ولا بدّ أن ننظر في مجريات الواقع، واقع الحياة.وما تتعرّض له المرأة كلّ يوم، أخطر بكثير وأهمّ من طرح الآراء والنظريات في عالم لا تتحقّق فيه مثل هذه الأفكار وما تعانيه الفتاة التي فقدت بكارتها بأيّ شكل من الأشكال يجعلها لا تهتمّ النظرية بقدر ما تسعى إلى أقرب طبيب، خوفا من الحمل، خوفا من الفضيحة، خوفا من العار، خوفا من الأمراض وعدوى الأمراض المتناقلة عبر هذا الغشاء وهي أبدا لن تخرج إلى الشوارع، في أيّ بلد من بلدان العالم، لتصرخ "أنا حرّة" أنا فقدت غشاء بكارتي .

طبعا إلا من كانت تعمل في مجال الدّعارة وهذا موضوع آخر.

في كلّ الأحوال لا توجد حياة صافية ونقية وإذا كانت هناك أجساد نقية، فقد تقابلها أرواح ملوّثة، وربّما جسد ملوّث، تقابله روح نقية..

أنا هنا لا أناقش الموضوع من أيّ جانب نظري وأقدّم نماذج حيّة من مجتمع عربيّ يتمتع أفراده بنوع من الحرّية، قياسا إلى الدول العربية المجاورة. ولكن كيف نفهم الحرية من خلال هذه التجارب الثلاث ؟ وهل تفيد الطروحات النظرية لحلّ مثل هذه المشكلة ؟

علينا أن ننظر إلى مفهوم الجسد والبكارة بعيدا عن أيّ اعتبارات للظلم والقهر الذي تعاني منه المرأة العربية.

هل العلاقة الجنسية قبل الزواج تعطي المرأة حريتها ؟ قد تتزوج المرأة بعقد رسميّ وشهود ومهر ومراسم زواج تشبه ليالي ألف ليلة وليلة ولكنها بعد هذا تعاني من سوط "العلماني" أكثر مما تعاني وعانت منه المرأة في زمن العبودية، وغشاء البكارة، فقدانه، أو عدم فقدانه، ليس مقياسا لتحرّر المرأة وقدرتها على فعل ما تريد .

كان الأجدر أن تنظر الدكتور "رجاء" بمنظار آخر حول فهم الجسد والتعامل معه بطريقة مختلفة. هناك فرق كبير بين التوعية الجنسية، والدعوة إلى التحرر الجنسي

... حتى الأديان السماوية الثلاثة كانت محقّة في تشريعاتها تجاه قضايا التحريم كالزنا وغيره، لأنها قضايا حساسة ولا بدّ من الحدّ منها، لذلك تبدو أهميتها تختلف من امرأة متضرّرة من فعل الزنا، سواء اُتهمت به، أو قام به زوجها، إذ هناك فرق كبيرة بين القضاة والمتهمين بين من يدعو إلى التخفيف من العقوبات الواقعة على مثل هذه الأفعال وحتى إلغاؤها . .

حتى تكون النظرية صحيحة علينا أخذ عينات وشرائح من المجتمع والحكم من خلالها.

وجه آخر للحرّية :

هذا ما تحدثّت به إحدى "الصيدلانيات" وما زلت أحدّثك عن سورية ولن أخرج من حدودها الجغرافية لأنّ ما يحدث في غيرها من الدول مثلها، وأبشع بكثير.

صيدلانية تفهم الأدوية والعقاقير، وتفهم بالجسد أيضا، تعرّفت إلى خبير من النمسا وأقامت معه علاقة، ولكنها كانت علاقة سطحية لم تدخل في عوالم الجسد وغاباته، قالت : عليّ أن أستمتع به كما يستمتع بي وكانت تقصد - علاقة سطحية خارجية - ولكن لن أترك آثاره في جسدي !!

وانتهت هذه العلاقة بالزواج من النمساويّ الخبير .

والرجل أيضا ضحية:

لا أقتنع تماما بفكرة أن المرأة مظلومة على مدى التاريخ، ولا أدافع عن الرجل دفاعا قويا يجعلني أقف إلى جانبه. ولكن حتى أكون صادقة مع نفسي، عليّ أن أكون صادقة أيضا في ما أطرحه لأنّ الكتابة وحدها لا تعنيني في شيء وإنما أسرد حقائق أعرفها وأعرف أصحابها وكنت فيها شاهدة، ومستمعة، ومساعدة، وهذا بحكم القانون يحكمني، إذا أخذنا بعين الاعتبار البعد الفقهي والتشريعي لمثل هذه الحالات ، "من رأى منكم منكرا فليغيّره " وفي كل الأحوال أعلم تماما أنّ هناك قضايا لا يمكن حلّها أو التدخل فيها أبدا

كما قلت، الرجل أيضا ضحية، لأنّ غشاء البكارة، هو أيضا طريق إلى الخيانة الزوجية. هذه المؤسسة التي يجب أن تقوم أساسا على الصّدق. الصّدق الذي نرجوه وقد لا يحصل.

لنبدأ الحكاية ونريد الحكم منك على هذا الغشاء ....

سيدة متزوجة لأكثر من عشر سنوات ولا تنجب. الأطباء قالوا لها، كلما حدث الحمل يموت الجنين، لأنّ هناك خللا وراثيا لشدة القرابة بين الزوجين... في كلّ عام يحدث الحمل ويموت الجنين وبعدها تحدث المعجزة ويأتي الولد المنتظر ليفرح

به الأب والأم. الأب هنا المخدوع .. لطالما أشفقت عليه كونه يجهل أنّ امرأته كانت على علاقة برجل آخر يأتي إليها سرّا في الليل وهذا ما كنت لا أفهمه في الماضي، كيف لرجل أن يلتقي امرأة متزوّجة في ليل متأخّر على سطح أحد المنازل المتقابلة في دمشق كنت شاهدة على الفلم بسبب طبيعة البيت الذي كنت أسكنه ،كان علىّ أن اصعد إلى الطابق الثاني لأنشر الغسيل، وهذه عادة في سطوحنا العربية. العلاقة غريبة ومشبوهة، وبعدها يأتي صبيّ إلى النور لا يشبه أباه المعروف بحسب عقد الزواج ولكنه يشبه أباه الذي كان يرتاد أمّه في الظلام !

إن الدخول في عوالم مثل هذه لأمر شاق وقاتل. وما زالت إلى الآن صورة الأب الواهم والمتوهم بأنه أنجب طفلا عالقة في ذاكرتي، أليست هذه خيانة قاتلة لا تغفرها الأقدار ولا التواريخ ؟

كيف لنا بعد هذا أن نطالب بحرية المرأة، وبحريتها في ممارسة حياتها الجنسية في مجتمع يطالبها بالحفاظ على نفسها، وما هو الحكم على امرأة كهذه...

الصدق .. الصدق.. هو كل ما نريده في حياتنا سواء الجنسية أو الفكرية أو الروحية.

ألا تعتقدين معي بأن النموذج الأخير الذي ذكرته أعلاه هو أيضا نموذج لانعدام أخلاقية المرأة تجاه نفسها وتجاه زوجها وطفلها وحتى تجاه علاقتها بالمجتمع ؟ألا تستحق عقوبة رادعة بالمعنى القانوني والأخلاقي؟

وهل نستطيع أن نقول إن هذه حرية فردية، هي بدون غشاء ومتزوجة، يمكن أن تفعل بجسدها ما يحلو لها ولو كان قائما على الغش والخديعة. الحرية الفردية تتجلى بالصدق الذي يقابله الصدق ومهما كانت النتيجة.

أن نقول لشخص أنا أحبك والواقع هو العكس، أليس هذا نفاقا أيضا؟ وهذا ما يحدث كل يوم. قبل أن نكون أحرارا في ممارسة الجنس، علينا أن نقول بصدق ما نشعر به ونواجه أنفسنا قبل أجسادنا.

أعتقد أن حماية "البكارة" أمر مهمّ جدا، وحماية الجسد من بعد زوالها ضروريّ.المرأة في حد ذاتها، ستكون في حالة ضياع والتباس بين الوهم والحقيقة وبين الكذبة العظيمة التي ستعيشها إلى الأبد وبانفصام حقيقي.

الحرية هي حرية الفكر، حرية الروح وسموها وبقدر ما تسمو الروح يسمو الجسد ويعلو وبقدر ما يسمو الجسد، نحافظ عليه من أيّ اثر خارجي قد يستبيحه باسم الحرية وباسم الحب والوعد بالزواج.

الحرية الحقيقة التي يجب أن نتعلمها، هو كيف نحترم أجسادنا وأرواحنا، وعلينا أن لا ندع أجسادنا مشاعا باسم الحرية. لماذا لا ننظر إلى غشاء البكارة من جانب صحيّ أو مرضيّ ؟

قد يكون بؤرة لتفشي الأمراض في الجسد حيث هي- المرأة - المتلقي دائما، خلال حياتها الزوجية، فما بالنا بالفتاة العذراء.

ومن خلال مروري بالتجربة الأولى ومثيلاتها كثر، لا يمكن حصر الحالات في مقال واحد .على الأغلب قد تكون الفتاة - وقد تعيش- في حالة غير سوية نفسيا، ولا تستطيع المواجهة بأي نوع من القوة أو الطاقة الداخلية لتواجه المجتمع وأهلها بالحقيقة، وإنما هي ضعيفة وهشة من الداخل لأنها تدرك أنها لا تستطيع قول الحقيقة فيما إذا قررت الزواج بآخر لأنه حتما سيرفضها، ولو كان "علمانيا "ومن دعاة تحرر المرأة. وإذا أعدنا النظر في الحالة الأولى نجد تساوي الوعي في العلاقة بين الشاب والفتاة فكلاهما تجاوز السن القانوني وكلاهما يدرس نفس الدراسة العلمية ولكن ما هي النتيجة سواء نظرنا إليها من جانب إطلاق الحرية، أو من جانب حق الشاب أو الفتاة في ممارسة الجنس قبل لزواج ؟

وسؤال أحب أن أوجهه إلى جميع العلمانيين والمثقفين العرب الذين يمارسون حريتهم الفكرية في طرح ما يرغبون ويقدمون لنا من آراء في الحرية والمساواة

أنت أيها العلماني المتحرّر هل تفضل امرأة بغشاء بكارة، أم امرأة بدون غشاء ؟ السؤال مفتوح للجميع.

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (٩) العربي المسلم: أنا أفضّ إذن أنا موجود...

الثلثاء ١ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، بقلم **حميد زناز**

لا يمكن أن نطرح قضية العذرية والبكارة بمعزل عن تأثير التصورات الإسلامية للمرأة وعلاقتها بمالكها الرجل إذ لا يوجد دين ولا فلسفة في الدنيا تمجّد العذرية مثل ما تفعل الإيديولوجية الإسلامية. فالقول ببراءة الدين من القضية هو ضحك على الذقون كما اعتاد أن يفعل المتأسلمون مع كل القضايا الأخرى التي تفضحهم، لم أكن أرغب في الكتابة عن هذا الموضوع الكئيب الذي يبقى وصمة عار على جبين الذكر العربي المسلم ولكنني لاحظت شيئا من التعتيم عن مسؤولية التراث الإسلامي في تقديس عذرية المرأة.

ليست هناك مسافة بعيدة بين نحر الأضحية وفض غشاء البكارة، لذلك لا يمكن أن لا يربط كاتب منصف بين المرض بالفتك والديانات التوحيدية المغرمة بتسييل الدم بشريا كان أم حيوانيا. ألا يُرغّب الدين الإسلامي بالحوريات العذارى في الجنة؟ ألا يستبدل المؤمن زوجته وأمّ أولاده بحوريات يفتضّ بكارتهن كما يحلو له هناك في سدرة المنتهى؟

ألا يعيش أغلبية الجامعيين المسلمين قصص الغرام في الجامعات، ثم يتزوّجون في النهاية، راضخين لسلطة العرف وتعاليم الدين، من بنات خالاتهم أو عماتهم الريفيات مضمونات العذرية؟ هل يتزوّجون من أجل الحبّ أو من أجل الفضّ؟ لا حبّ ولا هم يعشقون، العربي فاتك لـ "أخته" العربية فقط، لماذا لا يشترط أية عذرية عندما يتزوّج من أوروبية أو أمريكية؟ ما قيمة هذه العذرية حتى رمزيا إذا كنا نعلم أنها قابلة للاسترداد في وقت لا يتعدّى الـ ٣٠ دقيقة.

ولئن وصل سعر الترقيع اليوم إلى حوالي ٣٠٠٠ أورو في باريس، فمع تعاظم عدد طالبي الغشاء البكر في الغرب، ستنخفض أسعار استرجاعه كاملا غير منقوص و يتوقع أن يصل سعر العملية إلى حوالي٢٠٠أو ٣٠٠ أورو في السنوات القريبة القادمة، هذا إن لم يصبح مجانا تتبرع بتكاليفه منظمات حقوقية وإنسانية غربية لصالح سجينات الثقافة العربية الإسلامية، المقيمات بل المواطنات في دول الحداثة. حينئذ يصبح في إمكان كل فتاة استعادة "حوريتها" وهكذا يحطّم التقدم العلميّ غرور تلك الرجولة العاشقة لدم العذارى.

وتفتح الباب واسعا للنساء ليتمتعن بأجسادهن دون خوف من امتحان ليلة الدخلة. وهكذا يطرد التحكم العلمي في الجسد كل أساليب الشعوذة المنتهجة بغية منع فقدان العذرية مثل ‘التصفيح‘ حيث لا يزال البعض يظن أن بإمكانه منعه عن طريق ممارسة الطقوس وهو ما يؤدي إلى كوارث إنسانية حقيقية، حينما يتبين للفتاة بعد فوات الأوان، أن "التصفيح" و"الربط" و"الغلق"... لم يفدها في شيء وتجد نفسها في ورطة ليلة زفافها.

ما يثير القنط والخجل أن تقع فتاة في هذا الفخ ويشنع بها وتُرجم اجتماعيا دون أن ترتكب أدنى فعل جنسي ..إذ كثيرا ما تُفقد العذرية لأسباب لا علاقة لها بممارسة الجنس. فكثيرا ما تكون الفتاة عذراء كأمّ المسيح كما تقول الأسطورة. ولكنها لا تنزف لأسباب متعلقة بالتكوين الفزيولوجي. وكثيرات غير عذارى يُجرحن ليلة الزفاف ليُبرّءن وهو سلوك مقاوم للغباوة أراه محمودا . إنّ الجهل الفاضح بالجسد يجرّم بريئات ويصنفهن في خانة القوم الفاسقين إلى يوم الدين.

لكن السؤال العادل هو: لماذا لا نطالب الرجال بما نطالب به النساء؟ هل يصلون إلى ليلة الزفاف أبرياء من الجنس براءة الذئب من دم يوسف؟

إذن فمن لم يفعلها فليرمها بحجر...

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (١٠) باستيل البكارة لم يهدم بعد؟

الاربعاء ٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، بقلم **محمد عبد المطلب الهوني**

نودّ التّعليق من وجهة نظر قانونيّة وسياسيّة على الحكم الذي أصدرته محكمة ليل بفرنسا، وهو للتّذكير حكم يقضي بإبطال عقد زواج رجل من فتاة لأنّها كذبت عليه بخصوص بكارتها. وقد علّلت المحكمة إبطال قرار عقد الزّواج بأنّ عيبا شاب إرادة أحد المتعاقدين، وهو الزّوج، وذلك تحت تأثير خطأ موضوعيّ بنى عليه موافقته لإكمال العقد.

إنّ هذا الحكم الصّادر باسم الجمهوريّة الفرنسيّة العلمانيّة يمكن أن يعتبر نكوصا خطيرا عن التّراكم الحداثيّ التّاريخيّ لفرنسا لأنّه يمثّل عودة إلى النّظام القضائيّ الذي يتّسع فيه مجال السّلطات الشّخصانيّة التّقديريّة للقاضي، وكأنّ القاضي يمتلك سلطة التّشريع، بإيجاد نماذج قانونيّة ليس لها وجود في المدوّنة، وبتجريمه ما لا يجرّمه القانون، وإباحة ما لا يبيحه. فهذا الحكم يذكّرنا بالنّظام القديم، عندما كانت المحاكم في فرنسا، وفي واقعة مماثلة قد تصدر أحكاما مختلفة مبنيّة على هذه السّلطات التّقديريّة الواسعة. هذا ما حصل مثلا في مأساة محاكمة آل كالاس في منتصف القرن الثّامن عشر، وقد كانت علامة على أعلى ما وصل إليه انحطاط الأحكام القضائيّة في ذلك العصر. وقد ألّف فيها فولتير كتاب "رسالة في التّسامح بمناسبة محاكمة جان كالاس".

ولكنّ هذا الحكم الصّادر عن محكمة ليل ليس خطأ قانونيّا قضائيّا فحسب، بل هو سقوط أخلاقيّ بالدّرجة الأولى. فالزّواج عقد لكنّه ذو طبيعة خاصّة. فمن حيث هو عقد له أركان وشروط، وهو ينعدم إذا انعدم ركن من أركانه. ولكنّ القاضي الفرنسيّ اعتبر هذا العقد قائما على التّراضي، وموضوعه جسد المرأة، فاعتبر أنّ غشاء البكارة جزء من موضوع العقد، وهو جسد المرأة، واعتبره شيئا من الأهمّيّة بحيث يثبت عدم وجوده غشّا في البضاعة (جسد المرأة)، ممّا يلزم إبطال العقد أو فسخه. وبعبارة أخرى فإنّ نيّة المشتري قد أصابها خلل نتيجة إخفاء "البائع" وهي المرأة عنصرا أساسيّا من عناصر جسدها.

إنّ البكارة جزء من جسد المرأة ولكنّ عقد الزّواج قائم على المشاركة واختيار القرين، وليس على شراء جسد المرأة وما فيه. فماذا حصل في هذا القرار؟ لقد تمّ إسقاط بنية عقد البيع على عقد الزّواج رغم أنّه مشاركة، فلم تفرّق المحكمة الفرنسيّة بين عقد الزّواج وعقد شراء سيّارة أو عقار أو أيّ أمر مادّيّ آخر.

إنّ موضوع البكارة لا يمكن بحال من الأحوال أن يعتبر في الجمهوريّة الفرنسيّة ركنا ولا شرطا يبطل بانتفائه عقد الزّواج، ذلك أنّ الحداثة وتراكماتها في الفكر القانونيّ بيّنت لنا أنّ ما يقع عليه السّلب أو الإيجاب، والتّحسين أو التّقبيح، والتّجريم أو الإباحة، سواء كان ذلك من النّاحية القانونيّة أو الأخلاقيّة هو سلوك الإنسان من عمل أو امتناع عن العمل، ولا يمكن أن يطال كينونته suo modo di

essereلأنّ ذلك ينسف كلّ الإنجازات التي حقّقها الفكر القانونيّ وفلسفة القانون منذ عصر النّهضة حتّى الآن. فلنفترض أنّ هذه المحكمة رُفعت أمامها قضيّة في زواج بين فرنسيّة ومسلم، واكتشفت المرأة أنّ زوجها مختون، على عكس ما ادّعى في فترة الخطوبة، فهل ستحكم بإبطال عقد الزّواج هذا لوجود غشّ في بضاعة (جسد الرّجل)؟ ولو رُفعت دعوى أمام هذه القاضية في أنّ ربّ عمل يريد إبطال عقد بينه وبين مستخدمه لأنّه يقول في الأوراق التي قدّمها إنّه أبيض وتبيّن أنّه ملوّن، أو يقول إنّه مسيحيّ وتبيّن أنّه مسلم، فهل ستحكم أيضا بإبطال العقد؟

يقول محامي المدّعي إنّ الزّوج أقدم على هذا الارتباط تحت تأثير خطإ موضوعيّ وهو يستند إلى سابقة في القضاء الفرنسيّ تمّ فيها إلغاء عقد زواج لأنّ الزّوجة اكتشفت أنّ زوجها كان سجينا سابقا. ولكنّ هذا القول يتضمّن مغالطة، ذلك أنّ الصّفة التي أخفيت وتمّ إبطال الزّواج بسببها لا تتعلّق بكينونة الشّخص، بل بسلوك إجراميّ صدر عن فعل أو امتناع يعاقب عليه القانون. وعن طريق هذا القياس يجب على البرلمان الفرنسيّ منطقيّا أن يصدر قانونا يجرّم الأنثى التي تفقد بكارتها من غير وطء شرعيّ، بلغة الشّريعة الإسلاميّة. ولا بأس من ذلك في عصر العولمة النّكوصيّة.

إنّ القضاء الفرنسيّ بهذا الحكم قد وضع المنظومة القانونيّة والأخلاقيّة في فرنسا في وضع بائس. فإذا استمرّت هذه الأخطاء الفادحة في الممارسة القضائيّة، ربّما آل الأمر بالقانون الفرنسيّ إلى أن لا يطبّق على كلّ الفرنسيّين، بل أن يطبّق أحكاما مختلفة باختلاف الدّين والجنس وربّما اللّون... وهذا ما يضحّي بفكرة المواطنة وبمبدإ تطبيق القانون على الجميع بغضّ النّظر عن الفروقات فيما بين المواطنين.

إنّ هذه الحادثة ليست هذه الأولى من نوعها في فرنسا. فقد لاحظنا أنّ الدّولة الفرنسيّة ذهبت بعيدا في الممايزة بين مواطنيها، والدّليل على ذلك إغماض العين القانونيّة عن المسلمين الذين يتزوّجون بأكثر من امرأة واحدة، بينما يطال العقاب الفرنسيّ من أصول أوروبّيّة إذا فعل ذلك. وإذا استمرّ هذا الاختراق لقوانين الجمهوريّة الفرنسيّة ولمنجزات الحداثة، فإنّنا سوف نكون في حاجة إلى أنوار أخرى في أوروبّا نفسها، وسنعتبر أنّ مرحلة الأنوار لم تنجز بعد.

د. محمّد عبد المطّلب الهوني: رجل قانون ثمّ رجل أعمال ومثقّف ليبيّ، تولّى القضاء بليبيا إلى سنة ١٩٧٥، ثم استقرّ بإيطاليا.

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (١١) مفارقات الشرف في ثقافتين: للمقارنة والتأمّل

الخميس ١٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، بقلم **معاذ حسن**

يوما إثر يوم تتعمق الهوة الحضارية التي تفصل مجتمعاتنا العربية ليس عن مجتمعات الغرب الأوروبي المتقدم باستمرار، بل عن أفكار عصور الحداثة الأولى التي كانت إرهاصاتها الأولى منذ القرن الخامس عشر قد بدأت ترسم أفق ثوراته الاجتماعية والعلمية والمعرفية المتتالية دون توقف حتى أيامنا.
وتستمر النتائج كارثية على المواطن العربيّ كفرد أعزل بمواجهة إمّا قوى ظلامية متشددة، أو سلطات مستبدة جائرة. أو بمواجهة تواطئهما معا لاغتيال عقله وعمقه الإنساني الحقيقي. كما سأبين من المثالين القادمين اللذين يجسدان أقصى مفردات الحياة اليومية بين المجتمعين، والتي تعكس أيضا أقصى مفارقات الثقافة التي تحكم كل منهما لاسيما فيما يتعلق بالشباب والموقف الأخلاقي من المرأة. فالشباب هم وقود المستقبل، والمرأة هي نصف المجتمع الأكثر رقّة وخصوبة وعطاء.

تكثر في مجتمعاتنا العربية، ما اتفق على تسميته بـ "جرائم الشرف "، كما نقرأ ونسمع يوميا، وتكثر الأحاديث والندوات الحوارية والملفات الصحفية حول بشاعتها وضرورة تدخل الدولة للحدّ منها على الأقل عبر وضع عقوبات جزائية شديدة لمقترفها، واعتبارها جريمة إنسانية لا علاقة لها بالشرف.
لكن " لا جدوى يا يسوع... لا جدوى " كما تقول إحدى شخصيات روايات كازنتزاكي. فهذا النوع من الجرائم يستمرّ لأنّ مقترفها يستفيد من أعذار تخفيفية يبيحها له القانون وأخلاق المجتمع وثقافته العامة السائدة. وربما يصبح بعدها بطلا مرفوع الرأس يشار له بالبنان في حارته وبين أبناء عشيرته أو قبيلته بل وفي طائفته كلها. لأنّ المسألة في عمقها الحقيقيّ هي في الثقافة القبلية السائدة في القاع المجتمعيّ العربيّ، كجذر رئيس متمكن، لكل القيم والتشريعات الأخلاقية والقوانين، بل وحتى الأنظمة السياسية الحاكمة. ثقافة تنكر حقّ الفرد في الاستقلال بتفكيره وحاجاته وميوله وعواطفه أو حق التصرّف بجسده، عن رأي وأخلاق بل وقرارات الجموع في المجتمع، ممثلة بسلطاتها الزمنية والروحية. فهو فرد ضمن قطيع كبير وتمايزه النسبيّ يكون فقط حسب مستوى مكانته الذكورية أو الأبوية السلطوية، ضمن هذه الجموع.

ولعلّ من أخبار الجرائم العديدة التي أقرأها مع التعليق عليها ما يزال يستوقفني خبر قرأته منذ أربعة أعوام لسبب سوف يتضح لكم لاحقا.
ففي عدد صحيفة (الحياة) بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٤ ص٤، نقرأ عنوان الخبر التالي: "أردني يقتل شقيقته أمام المئات لتبييض الشرف". جاء فيه أنّ الضحية عمرها ٢٤

عاما وأنّ الشقيق " أقلّ شقيقته في سيارة للنقل العمومي بصحبة عدد من أفراد العشيرة ووضعها على ميدان رئيسيّ يشهد حركة مرور كثيفة في البلدة، قبل أن يبتعد عنها خطوات ويصوّب مسدسه، مطلقا خمس رصاصات إلى قلبها مباشرة، لتفارق الحياة على الفور وسط وجوم الحضور وعجزهم عن فعل أي شيء للضحية" ثم يتوجه الشقيق القاتل إلى أقرب مركز أمنيّ ليسلّم نفسه مستفيدا بذلك من نصّ قانونيّ يخفّف عقوبات جرائم الشرف. ويذكر محرّر الخبر أنّ جرائم الشرف المماثلة في الأردن خلال عام ٢٠٠٤ بلغت ١٢ جريمة مقابل ٢٠ جريمة خلال عام ٢٠٠٣. ثم يخلص إلى القول ملخّصا رأي بعض الاختصاصين في علم الاجتماع "أن تعاظم ظاهرة جرائم الشرف" يعكس فشل النظام التعليمي الذي تواطأ في فلسفته ومناهجه مع معتقدات اجتماعية مشوهة وموروثات خاطئة حول الجنس والأخلاق والمرأة" يضاف إلى ذلك " عزلة النخب الثقافية التي لم تشتبك مع المجتمع واكتفت بإعلان يأسها من التغيير المنشود ".

وفي نفس العدد بذات التاريخ من صحيفة الحياة نقرأ في الصفحة ١٩ " ملفّ شباب " تحت العنوان التالي " شباب سويسريون يبحثون عن علاقات طويلة الأمد " مقالا لمحرره من جنيف يكشف فيه عن الفروقات بين جيل الشباب اليوم في سويسرا وأوروبا عموما عن جيل آبائهم الإباحي في حقبة ستينات القرن العشرين مستعرضا أمثلة وأقوالا لشباب من الجنسين حول المسألة، مع رأي الأخصائيين والباحثين الدارسين في الغرب المتابعين باستمرار لتحولات أفكار وميول الشباب هناك. ففي أحد الأمثلة تقول الفتاة السويسرية (كلاوديا) عمرها ١٨ عاما : "لم يكن الموضوع يشغل تفكيري في شكل كبير، كنت أدرك أنني يوما ستكون لي علاقة بشاب. ولكني تركتها للظروف، أهدتني أمي في عيد ميلادي السادس عشر عازلا واقيا وقالت لي أنني الآن حرة في حياتي وعليّ فقط أن أنتبه من الإيدز، وفي أول تجربة لي مع شاب بعد حفلة في الديسكو اختفى تماما، ولم أكن أعرف سوى اسمه الأول وعندما التقيته مصادفة اكتشفت أنه نسيني تماما ولم أكن بالنسبة إليه سوى متعة عابرة. ولما لاحظ دهشتي عايرني بأنني كنت عذراء وعليّ أن أكون شاكرة له لأنه قبل بي في تلك الليلة. شعرت بحرج كبير عندما سمعت تلك الكلمات، لم أحبّه ولكنني لم أكن أتوقّع أن يكون وقحا، ولكنه قال لي أنه صريح ويقول ما لا يقدر الشباب الآخرون على البوح به. أحسست بنفسي مهانة. وقررت من هذا اليوم ألا أبدا أية علاقة إلا مع شاب ناضج يبحث عن علاقة طويلة، أما العوازل الخمسة عشر المتبقية فقد أعدتها إلى أمي".

ويشير محرّر المقال في بقية الأمثلة الواردة على لسان شخصياتها الشابة التي

يذكرها بالاسم والعمر أنها وصلت إلى ذات النتيجة التي وصلت إليها (كلاوديا)، وفي وقت مبكر من العمر حيث أن جميعهم تحت سن العشرين. رغم أن الحرية الجنسية متاحة أمامهم بدون حدود أو أية رقابة من الأهل والمجتمع.
لكن ماذا تقول لنا المقارنة بين المثال الأردنيّ الذي هو أيضا مثال عربيّ بامتياز لكن في حدّه الأقصى. وبين المثال السويسريّ الذي هو مثال أوروبيّ بامتياز، وربما في حدّه الأقصى أيضا.
لا شك أن الجواب على هذا السؤال يستدعي إلى الذهن سؤال أخر لا يقل أهمية. وهو لماذا لا توجد في مجتمعاتنا العربية مراكز أبحاث متخصصة معززة بثقافة مجتمعية تنطلق من الإنسان أولا، والفرد الكائن فيه بكل آلام وآمال مفردات الحياة اليومية لديه. مثلما هو موجود في المدنية الأوروبية؟

أزعم هنا أن هذا السؤال يحيلنا إلى الفارق الأساس بين الخلفية الثقافية التي تحكم مجتمعاتنا العربية، والخلفية الثقافية للمجتمعات الأوروبية. فرغم دخول الحداثة الأوروبية إلى مجمل أنماط ومستويات حياتنا اليومية لكن في جانبها الشكلاني المبهر والاستهلاكي المفرط فقط، الذي يتصالح من خلال سيادة علاقات السوق دون سواها، مع أشد حالات ورموز التخلف القبلي في أي مجتمع كان إذا لم يتم التصالح بداية مع ثقافة الحداثة ذاتها وتمثلها في سياق عملية إنتاج ثقافي جديد. ورغم أن الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة حاولت ذلك منذ بداية عصر النهضة العربي مع بدايات القرن التاسع عشر، بأطياف واتجاهات فكرية، ومذاهب أيديولوجية، متعددة. إلا أنها أخفقت في مقاربة الواقع اليومي المعيش للإنسان العربي، و"الاشتباك" اليومي فعلا مع كل أسباب ورموز وقوى التخلف التي تقتل الإنسان فيه. فالثقافة العربية انطلقت من النظريات والأفكار والكتب في سياق الإطلاع والترجمة ونقل الأفكار والنظريات وإعادة استنساخها محليا قياسا على موروثنا الثقافي التاريخي، وليس على وقائع الحياة اليومية للإنسان العربي. بينما الثقافة الأوروبية منذ عهود الحداثة الأولى انطلقت من الوقائع اليومية بعلاقة ديالكتيكية مع التحولات العظيمة في الواقع. واستطاعت في سياق تكونها أن تتحرر من سطوة المنطق الأرسطي بقوانينه الجامدة. ومن سلطة ميتافيزيك الفكر الديني للعصور الوسطى. بتوافق تام مع تحرّر شخصية الفرد الأوروبيّ بأبعادها الإنسانية الكاملة، وتمكنت من بناء منظومات فكر فلسفي متعددة تتقاطع جميعها في رسم أفق مستقبلي متجدد ليس للمجتمعات الأوروبية فقط وإنما للبشرية جمعاء. متجاوزة بذلك الشرط المجتمعي اللاإنساني للقرون الوسطى بدون أسف أو رجعة. ومتضمنة في كل ذلك حقّ الفرد الإنساني في الاستقلال بتفكيره وعواطفه وحاجاته الإنسانية وحتى جسده الذي هو ملك له وحده فقط وهو المسؤول عن كيفية التعامل معه، ولا أحد غيره. فالمسألة في

جوهرها فكرة ثقافية فلسفية تحكم العقل الغربي عموما مهما تعددت اتجاهات التفكير فيه. ولا علاقة لها بمسائل العيب والحرام كما هو سائد عندنا.فالثقافة العربية الحديثة والمعاصرة لم تنجح حتى اليوم في محاولة تحرير الفرد العربي من إطار القطيع القبلي والسياسي الذي يعيش فيه. أو في تكوين رؤية فلسفية عربية معاصرة تساعد في رسم ملامح أفق مستقبلي جديد للمجتمعات العربية بتوافق مع السياق العام للتطور البشري على أساس مستجدات العلم وثوراته الدائمة.

لذلك نشهد هذا الاستيقاظ الرهيب والمريع لكل ما هو قبليّ وغرائزيّ في موروثنا التاريخي والاجتماعيّ، ليشكل مكونات ثقافة جديدة قادمة سوف تحكم مجتمعاتنا بالكامل. وضمن هذا السياق الراهن تذبح الصبيّة العربية الأردنية - اسمها واسم شقيقها القاتل مجهولان لأسباب قبلية عشائرية حسب الخبر الوارد في الصحيفة – ذات الـ٢٤ ربيعا بتلك الطريقة الوحشية، ربما بسبب وضوح مشاعرها الإنسانية في فترة قلقة ومصيرية من عمرها كأنثى في مجتمع شرقي محافظ، كما قتل وسوف يقتل الكثير غيرها، بتواطؤ من قبلنا جميعا أفرادا ومؤسسات حكومية وأهلية، ومثقفين، وسياسيين سواء في الحكم أو في المعارضة.
أما السويسرية (كلاوديا) ذات الـ ١٨ ربيعا فباستطاعتها أن تختار طريقها بحريّة تامة منذ عامها السادس عشر لتدرك بسرعة ومن أوّل تجربة لها أن الإنسان ليس غريزة فحسب بل هو أساسا أحاسيس ومشاعر دافئة ونبيلة، ومقدرة على التفكير السليم، تولد من خلالهما عواطف إنسانية سامية. وعلى هذا الأساس أخذت قرارها بهدوء وسلام داخلي مع الذات، وكذلك فعلت زميلاتها الأخريات.
ثمة قراءات أخرى متعددة يستطيع الباحث أو الأخصّائي في علم الاجتماع المقارن، والتاريخ، وعلم النفس، والأنتروبولوجيا، أن يضيئها من المثالين السابقين، الأمر الذي لا ندعيه.
ثمة سؤال أخير يطرح ذاته هنا، يتعلق بمدى صحة الرأي السائد حول دفء العلاقات والمشاعر الإنسانية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية، مقابل برود العلاقات الإنسانية في الغرب وفجورها !

فلنتأمل بشكل هادئ وعميق قبل الجواب.

معاذ حسن
طرطوس، سوريا

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (١٢) الترقيع كحل مؤقت

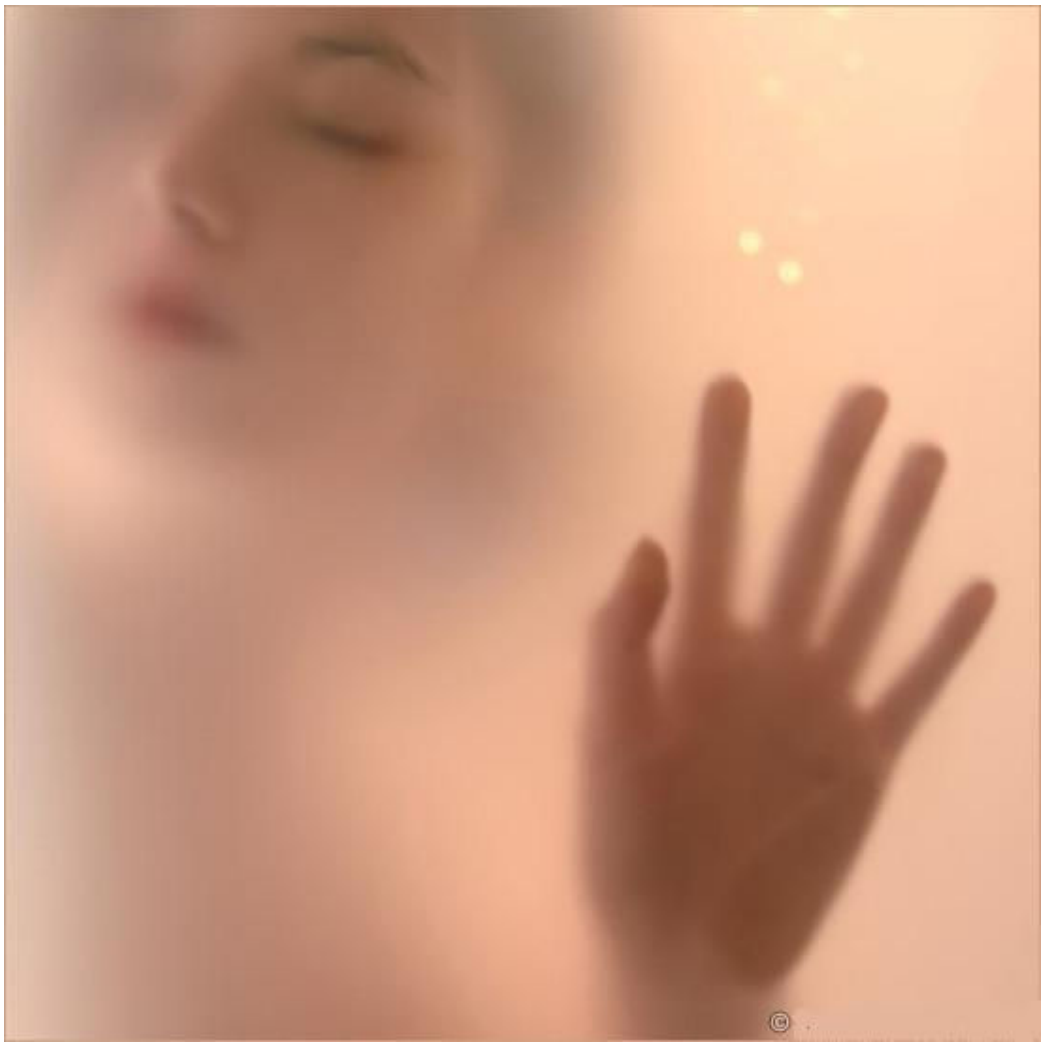

الخميس ٣١ تموز (يوليو) ٢٠٠٨، بقلم **دارين أحمد**

فاجأتني طبيبة نسائية معمّرة، عزباء، ولديها بوي فريند، وكنت أخبرها - في محاولة لكسر الجليد كما يقال- عن اعتقادي بأنّ الطبيعة الآن لا بدّ أن تعمل على إزالة غشاء البكارة تدريجيًا بنفس الطريقة التي اختفى بها ذيل الإنسان، وأنّه إن كان لغشاء البكارة معنىً مّا في الماضي، فإنّي ما زلت غير قادرة على معرفته رغم محاولاتي الفكرية المضنية، فمثلاً فكرت بأنّ الطبيعة قد خصّت المرأة بهذا الامتياز كتعبير مبالغ فيه عن شفافيتها ورهافتها ثم انتبهت إلى أنّي أعمل في حقل ذهنيّ ما وراء طبيعيّ وأحاول استنتاج منظومة فكريّة مخالفة لمنظومات فكريّة أخرى نشأت بنفس الطريقة من شيء هو بكلّ بساطة موجود فقط؛ وإنّ هذا المعنى في طريقه إلى التلاشي. إذًا فاجأتني الطبيبة المعمّرة، العزباء، والتي لديها بوي فريند، بقولها إنّ غشاء البكارة مهمّ وظيفيًا، بل هو على درجة من الأهمّية بالغة الخطورة، فهو يحمي المرأة من الالتهابات التناسلية.

بالتأكيد أنا لست ضدّ حماية المرأة من الالتهابات التناسلية بل معه مئة بالمئة، وقد يكون لغشاء البكارة فعلاً دور وظيفيّ لم يخطر ببال أفكاري الجانحة نحو تحطيم هذا الصنم الإلهيّ الثقيل، ولكن أن تقول لي طبيبة نسائية هذا الكلام وتستفيض في شرح مدى أهمّية أن تحافظ الفتاة على درع حمايتها من الالتهابات التناسلية إلى أن تتزوّج، ولا أدري ما الذي سيحميها من الالتهابات التناسلية بعد أن تتزوّج اللهم إلا إذا كان منيّ زوجها، وزوجها فقط، هو مضادّ بكتيريّ لالتهابات مهبل زوجته، وزوجته فقط؛ فهذا كان كثيرا عليّ، خاصّة أني كنت أساعد إحدى الفتيات الصغيرات، ٢١ عامًا، في عملية خداع مُحكمة لزوجها المستقبليّ باءت بالفشل، ليس لأنّ الفتاة مصابة بالتهاب تناسليّ، وليس لأنّها شرّيرة جدّا، بل لأنّها بكل بساطة أصيبت بانهيار عصبيّ بعد سماعها لهذه الموعظة الأخلاقية الطبّية ورفضت خطيبها وتجديد درعها معًا مفضّلة التعفّف إلى أجل غير معلوم.

المشكلة الأخلاقية هنا ليست في خداع الزوج بل في خداع إنسانيتنا، فحلم فتاة مجتمعاتنا المنقرضة هو أن تقاسم شريكها الذي تختاره شغفها وعشقها وخبرتها الحسّية والفكرية، ولكن إن كان هذا يبدو نادرًا حدّ الاستحالة لنقصان في الشّغف والعشق والحسّ والفكر لدى الجنسين فيها – أي مجتمعاتنا؛ فحلمها أن تقاسم زوجها ندمها وحزنها واستغفارها، ولكن يبدو أنّ هذا الحلّ نادر حدّ الاستحالة كذلك. فهل يبقى لنا، وهذه مشكلة أخلاقية أخرى، سوى الترقيع كحلّ مؤقت نُجمع عليه –وإن كان من منطلقات مختلفة- نحن من يمكن أن نُسمّي أنفسنا مثقفين، مع بعض رجالات الدّين المتنوّرين؟ ذلك أنّي قرأت، لا أذكر أين ومن، فتوى تبيح "إصلاح الغشاء" على اعتبار أنّ وجود الغشاء أو عدم وجوده ليس دليلاً على طهارة الفتاة.

هذا الالتفاف المؤسف يذكّرنا بأنّ الترقيع كان وسيبقى حلاً مألوفًا، نعرفه ويعرفنا، ونقبله على أمل يومٍ تتفتح فيه القدرة على رؤية صحيحة لأزماتنا ومواجهة جريئة لمشاركتنا فيها.

طابو البكارة، اليوم وفي ديارنا نحن (١٣) البكارة : عار على الدولة أم عار على المرأة؟

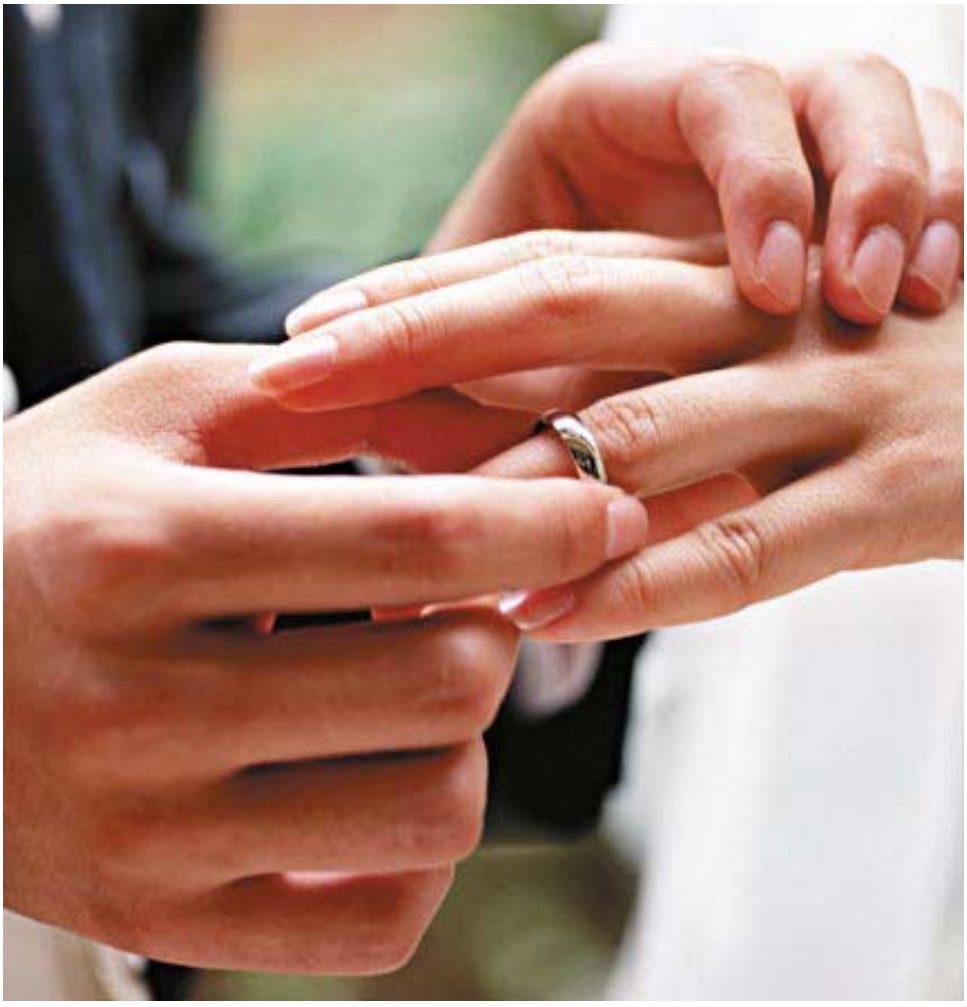

الاحد ٣ آب (أغسطس) ٢٠٠٨، بقلم **منى أسعد**

"عار عليكم أن تحكموا بما بين أرجلكم وليس بما في عقولكم" عبارة نطقت بها الملكة الزابيث الأولى ملكة بريطانيا قبل قرون عدة. تخطرلي هذه العبارة اليوم وأنا أتصفّح خبراً أوردته عديد المصادر الإخبارية حول قرار تمييزي أصدرته محكمة ليل الفرنسية يقضي بطلاق زوجة مسلمة من زوجها لأنّها ليست عذراء.

إنّ قراءة متأنّية لهذا القرار، توحي بما لا يدع مجالاً للشك أنّه يشكل انتهاكاً للحقوق المدنية للمرأة، ومساساً بفكرة المساواة بين الجنسين، الأمر الذي سيؤثر سلباً في نساء وبنات أخريات في المجتمع الفرنسيّ، كما أنّ هذا القرار سيشجّع على القيام بمزيد التجاوزات أيضاً.. إنّ كلّ ذلك - رغم أهميته- لا يلغي الصدمة بصدور قرار كهذا عن محكمة دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووريثة مبادئ الثورة الفرنسية. الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن الأسباب الكامنة وراء هذا القرار، وكيف يمكن النهوض بالمرأة طالما أنّ مجتمعاً كالمجتمع الفرنسيّ- المعروف بعراقة نضاله من أجل الإنسان وحريته وكرامته- يجيز انتهاك حقوق الإنسان(المرأة) واتهامها في عقلها ومشاعرها وجسدها وبالتالي في إنسانيتها ككل؟ وهل يكفي الحديث - كما يرى البعض- عن احترام الخصوصية الثقافية للأقلّيات أو ربما لدفع تهمة العداء للإسلام؟

من البديهي جدّاً القول، إنّ احترام الخصوصية الثقافية للأقلّيات واجب تحميه الدولة وتصونه، بحيث يتمتع أبناء أيّ أقلّية دينية أو أثنية بحقّ إقامة الشعائر وممارسة الطقوس الخاصة بهم، شريطة ألاّ يتعارض هذا الحقّ مع القانون الوطنيّ، وفي حال حصل التعارض فإنّ القانون الوطنيّ هو الأولى بالتطبيق، لارتباط ذلك بحقّ الدولة في ممارسة سيادتها القانونية على جميع مواطنيها، بما فيهم أبناء الأقلّيات، بغية الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع ككل. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن حضارية وعلمانية المجتمع الفرنسيّ تساعد على استيعاب القوالب النمطية في مجتمع الأقلّيات دون الرضوخ لإيقاعاتها، وتفترض شجب الممارسات القائمة على مبدأ تدنّي أو إعلاء أحد الجنسين على الآخر، وليس تكريس هذه المعطيات، خاصّة وأنّ القضاء عليها لا يُفقد مجتمع الأقلّيات هويته واستقراره، بل على النقيض تماما، إذ أنّ في محاربتها والقضاء عليها رفعا لمستوى الوعي المجتمعيّ لدى الأقلّيات وتمكين النساء من التغلّب على موقعهنّ التبعيّ في المجتمع.

واستناداً إلى ذلك يمكن القول أنّ صدور قرار قضائيّ من محكمة ليل الفرنسية، ومهما تكن الذرائع يبقى قراراً مثيراً للكثير من الأسئلة. فما هي أبعاد هذا القرار؟ وما هي مسؤولية الدولة لمنع العنف المرتكب ضد المرأة؟ عندما يشرّع القضاة قانونا يجيز سيادة الرجل ودونية المرأة، وبمنح الرجل حق التصرّف في حياة المرأة وكرامتها، فيطلقها وربما يقتلها إن هي سمحت لنفسها ومارست شيئا من إنسانيتها، قبل حصولها على الإجازة والموافقة من المالك لها.

شكّل هذا القرار صفعة مؤلمة ليس لأنه ينتقص من إنسانية المرأة وحقوقها فحسب، بل لأنّه يمثل انتهاكاً صارخاً لروح ومبادىء حقوق الإنسان، ولكلّ ما جاء ت به هذه المبادىء من نصوص لحماية المرأة من العنف. في مقدمتها الحقّ في الحياة والحرية والأمن الشخصيّ والمعاملة الإنسانية، والحقّ في المساواة أمام القانون، والحقّ في المساواة في الزواج والعلاقات العائلية...

كما يشكل هذا القرار انتهاكاً للاتفاقية الدولية القاضية بإلغاء كل أشكال التمييز ضدّ المرأة، التي وقعتها الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٨٠، وصادقت عليها في ١٤/ ١٢ /١٩٨٣، بحيث باتت ملزمة قانوناً بكل ما تضمّنته الاتفاقية من نصوص، وعلى وجه الخصوص المادّة (٣) منها التي تنصّ على :
"تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة وتوافق على أن تنتهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة، وتحقيقاً لذلك تتعهد القيام بما يلي:

(أ) تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها الأخرى، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدرج فيها حتى الآن، وكفالة التحقيق العملية لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل المناسبة الأخرى.

(ب) اتخاذ المناسب من التدابير التشريعية وغيرها بما في ذلك ما يقتضيه الأمر من جزاءات لحظر كل تمييز ضد المرأة.

(ج) إقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وضمان الحماية الفعالة للمرأة عن طريق المحاكم الوطنية ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى من أي عمل تمييزي.

(د) الامتناع عن الاضطلاع بأيّ عمل أو ممارسة تمييزية ضد المرأة وكفالة تصرّف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الالتزام. "

وبالعودة إلى تحديد معنى العنف كما ورد في اتفاقية القضاء على كافّة أشكال التمييز ضدّ المرأة، بأنه "أيّ عنف تدفع إليه عصبية الجنس- أي العنف ضدّ المرأة لمجرد كونها امرأة- ويترتب عليه أو يُرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسّفيّ من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة الخاصّة أو العامة". وبالتالي يعدّ عنفاً ضدّ المرأة كلّ تمييز يمنعها من التمتع بحقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

تتميز هذه الاتفاقية عن سواها من الاتفاقيات الدولية، أنها تلزم الدول الموقعة بالتعهد باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة الذي يمارس من قبل أي شخص أو مؤسسة أو منظمة، سواء كانت تابعة للجهات الرسمية أو غير

الرسمية. فمثلاً لا يعتبر التمييز الذي يمارس ضدّ المرأة في نطاق الأسرة تمييزاً من قبل الدولة أو إحدى مؤسساتها، إلا أن محافظة الدولة على نسق ثقافيّ يسبغ الشرعية على دونية المرأة في الأسرة، يجعل الدولة في موقع المساءلة القانونية لخرقها الالتزامات الدولية.

من هنا يمكن القول أنّ الدولة وبموجب القانون الدولي تعتبر مسؤولة عن أيّ انتهاك لحقوق الإنسان يُرتكب على أرضها أو من قبل العاملين لديها. كما أنها ملزمة باحترام حقوق المرأة وحمايتها وإحقاقها وتعزيزها، الأمر الذي يعني منع جميع أشكال هذا العنف والتحقيق فيه ومحاكمة مرتكبيه، وتقديم تعويض مناسب للضحية.

وعلى هذا الأساس صيغ معيار الجدّية في التوصية رقم (١٩) للجنة القضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة، الذي يشير إلى إمكانية مساءلة الدول أيضاً عن الأعمال الخاصة إذا لم تتصرف الدولة بالجدّية الموجبة لمنع انتهاكات الحقوق أو التحقيق في جرائم العنف ومعاقبة مرتكبيها وتعويض ضحاياها. وهذا المعيار ليس معيار مساءلة صارمة، حيث تعتبر الدولة مسؤولة عن أعمال العنف ضدّ المرأة بغض النظر عن الظروف، وإنما هو معيار معقولية يستند إلى مبادىء عدم التمييز وحسن النية في التطبيق. لذلك يقتضي معيار الجدية اللازمة من الدولة أن تتصرّف بالوسائل التي هي في متناول يدها لمعالجة أعمال العنف المرتكبة ضدّ المرأة وتحديد أنماط عدم المساواة التي يمكن أن تسفر عن عنف، واتخاذ خطوات للتغلب عليها، كل ذلك بهدف منع ارتكاب هذا العنف في المستقبل.

وعليه يمكن القول، إن الاعتراف بإنسانية المرأة يعني اعترافاً بحقها في أن تعتز بأنوثتها وبجسدها وبكل وظائفه، وأن تعمل على أن يُحترم. وكل من يمسّ حرمة هذا الجسد، فرداً كان أو مجتمعاً، يمسّ إنسانيتها.

لذا فقرار محكمة ليل المذكور بما حفل به من تكريس لمبدأ التمييز ضد المرأة، قد جاء مهيناً ليس للمرأة صاحبة العلاقة، ولا للقضاء الفرنسيّ، فحسب، بل أيضاً للحياة العامّة الفرنسية، الأمر الذي يقتضي العمل على الرجوع عنه وإزالته، بل وإزالة جميع الأحكام التمييزية - إن وجدت- من كافة مجالات القانون، لأنّ ذلك يعزّز منع العنف ضد المرأة، خاصّة وأنّ القوانين هي التي تصوغ معايير الخطأ والصواب، وتردع المذنبين بمحاكمتهم ومعاقبتهم، وتؤمّن الإنصاف للضحية بما يحقّق العدل والعدالة.

البكارة والملكيّة الحصريّة للمرأة ـ مقتطف من مقال سيغموند فرويد عن "طابو البكارة"

الاحد ٦ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٩، بقلم **هيئة تحرير الأوان**

قلّ وندر أن وجدنا خاصّيّة من خصائص الحياة الجنسيّة للشّعوب البدائيّة أكثر غرابة من طريقتهم في الإعلاء من شأن البكارة، أي كون المرأة محتفظة ببكارتها. إنّ الأهمّيّة القصوى التي يوليها المقبل على الزّواج للبكارة تبدو لنا أمرا ثابتا وكأنّه بديهيّ، إلى حدّ أنّنا نشعر بالحيرة إذا أردنا أن نبحث في أسس هذا الحكم. عندما نفرض على الفتاة التي تتزوّج برجل أن لا تأتي معها بذكريات علاقات جنسيّة ربّما أقامتها مع رجل آخر، فإنّ ما نفعله لا يعدو منطقيّا أن يكون توسيعا لحقّ الملكيّة الحصريّة للمرأة، وهي ملكيّة تمثّل أساس الزّواج الأحاديّ، وبسطا لهذا الاحتكار على الماضي.

الفقرة الأولى من مقال فرويد "طابو البكارة"، ١٩١٨ ترجمة رجاء بن سلامة

سياسة الجسد وتدبيره: ملاحظات على كتاب " الجسد والمجتمع، دراسة أنتربولوجيّة لبعض الاعتقادات والتصوّرات حول الجسد "

الجمعة ١٦ أيار (مايو) ٢٠٠٨، بقلم **مختار الخلفاوي**

- تنُوسيَ الجسدُ من التاريخ والمؤرّخين رغم أنّه كان وما يزال صانعَ مأساة..
جاك لوكوف (J .LE Goff) تاريخ الجسد في العصر الوسيط (بالفرنسيّة) باريس ٢٠٠٣
كيف نقرأ التاريخ السياسيّ والاجتماعيّ والثقافيّ والدينيّ والأخلاقيّ من خلال الجسد البشريّ عامّة والجسد الأنثوي خاصّة؟ إنّ تاريخيّة الجسد والجسد الأنثويّ خاصّة تكشف حجم المحرّمات في الثقافة العربيّة الإسلاميّة. وليس من القسوة أن نعترف بأنّ منظورنا العربيّ والإسلاميّ إلى الأجساد ما يزال منبنيا على ذهنيّة خرافيّة سحريّة، ولذلك بقيت النصوص والأدبيّات الجسدانيّة تدور حول تصنيف الجسد الأنثويّ بوصفه مركزا للرغبات والممنوعات في إطار من سياسة الشهوة وصناعة العنف.

كيف يتمّ تمثّل الجسد الأنثويّ في المجتمع الحفصيّ؟ و كيف يتمّ تدبيره من حيث هو إنتاج اجتماعيٌّ في إفريقيّة العصر الوسيط؟ كيف يتمّ التعاطي مع هذا الجسد في ظلّ شرط ثقافيّ مسيّج بكثير من الطابوات؟ وما الاستراتيجيّات التي تؤسّس لاشتغال الجسد في ظلّ هذا الشرط؟
لعلّه بهذا الكتاب الذي كان في الأصل أطروحة دكتورا نوقشت في قسم التاريخ بالجامعة التونسيّة أنْ يُذلّل من المآخذ الموجّهة إلى الممارسة البحثيّة في هذا الموضوع، إذ خصّصت مؤلّفته صوفية السحيري بن حتيرة ما يقرب من ٣٥٨ ص للفحص عن الجسد والمجتمع، وكانت الباحثة نفسها قد أنجزت قبل ذلك بحثا عن " الجسد الأنثويّ من خلال كتب الجنس وكتب الطبّ في العهد الحفصيّ " سنة ١٩٩٧ ممّا يجعل كتابها الجديد الذي نزل منذ أيّام واعدا بنتائج أعمق وبخلاصات أوثق.
سعت المؤلّفة، عبر دراستها الجسد، إلى المساهمة في التاريخ الدينيّ والذهنيّ والاجتماعيّ بإفريقيّة في العهد الحفصيّ. وامتدّ بحثها على محور زمنيّ مداه ثلاثة قرون من أواسط القرن ١٢ م إلى أواخر القرن ١٥ م، وهي الفترة التي يمكن القول إنّه قد ازدهر فيها أدب إيروتيكيّ ككتاب " نزهة الألباب في ما لا يوجد في كتاب " للتيفاشي القفصيّ (تـ ٦٦٥ هـ) أو كتاب " تحفة العروس ومتعة النفوس " للتيجاني(تـ ٧٠٩ هـ) أو كتاب " الروض العاطر في نزهة الخاطر" للشيخ النفزاوي (تـ ٨٢٥ هـ). بنت الكاتبة مبحثها على أربعة أبواب ومقدّمة وخاتمة للنتائج التي تمّ الخلوص إليها. تناولت في البابيْن الأوّل (المرأة بين الثقافي والقدسيّ) والثاني (المكان كقطب للتوتّر والصراع) منزلة الجسد الأنثويّ في المجتمع

الحفصيّ. ودرست هذه المنزلة من خلال ما يحفّ بها من منظومات التحريم والتقنين والتسييج الفقهيّ والاجتماعيّ والعرفيّ حتّى عُدَّ الجسد الأنثويّ بوّابة للشيطان ومصدرا للفوضى ووعاء للشهوة تتهدّد المجتمع المسلم. وفي هذين البابيْن درست الجسد بوصفه فتنةً والبكارةَ باعتبارها شهادة على الشرف مع ما يكافئهما من إجراءات وقائيّة كالخفض والتصفيح (وهو ممارسة سحريّة غايتها صيانة بكارة الأنثى من أيّ اختراق أو اغتصاب). ودرست الزنا والغيرة والحمل والعورة والنظر، كما درست الباحثة المكان فضاءً للتوتّر والصراع وحركة الجسد الأنثويّ بين المساجد والمقابر وأضرحة الأولياء والأسواق والحمّامات واللّباس وميل الفقهاء إلى الحدّ، قدر الإمكان، من حالات خروج النساء من بيوتهنّ حتّى نَهى بعضُهم عن صنع الأخفاف النسائيّة أصلا لكي تمتنع النساء عن الخروج.

على أن الباحثة لم تغفل عن الوقوف عند أشكال الخروج والانتقاض على الموانع والتحريم والكراهة التي خاضتها المرأة الحفصيّة عصرئذ، ورأت بأنّ المنع وتنظيم المنع لم يستطيعا أن يستأصلا " متعة " ارتكاب المحظور والممنوع والمحرّم فدرست الجنسيّة المثليّة واللّواط والسحاق والبغاء.. ولكنّها، أيضا، ألمعتْ إلى ما يمكن تسميته بمكتسبات المرأة التونسيّة في العهد الحفصيّ كحديثها عمّا يعرف في أحكام الأنكحة بالزواج على الطريقة القيروانيّة أو عن حقّ الإجهاض وهو حقّ ما زالت مجتمعات عديدة ترفضه إلى اليوم. فلقد اعتاد أهل القيروان منذ القرن الثاني للهجرة أن يشترطوا على الزوج في عقد النكاح ألاّ يتخذ زوجة ثانية أو سريّة، فإنْ أخلّ الزوج بهذا الشرط حُقَّ للزوجة تطليق نفسها، بل حقّ لها أيضا تطليق زوجة دخيلة عليها. ويذكر النفزاوي صاحب : الروض العاطر في نزهة الخاطر " والطبيب أحمد الصقلّي صاحب " موسوعة الطبّ الشعبيّ " وغيرهما وصفات مخصوصة " لإسقاط النطفة من الرحم " إذا دعت ضرورة أو كُره الولد رغم موقف شقٍّ من الفقهاء يعارض الإجهاض. ومرّت الباحثة، في البابيْن الثالث والرابع، إلى استصفاء صورة للواقع الفكريّ والسلوكيّ والوجدانيّ للمجتمع الحفصيّ، وكيف نظر إلى الجسد وتعامل معه في مستويات الجسد المتعدّدة: الجسد الأنثويّ، الجسد الجميل، الجسد المدنّس، الجسد الطاهر، جسد الوليّ الطاهر، الجسد المريض، وانتهاء بالجسد الميّت.

إنّ هذا الكتاب حاولت فيه صاحبته أن تعتمد منهجا تركيبيّا يتوسّل، وإنْ بدرجات متفاوتة، تقنيّات قادمة من قارّات السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا والسيكولوجيا واللّسانيات والإستيطيقا، الشيء الذي يجعل منه، رغم النقائص، نصّا قويّا يستدعي القراءة والمناقشة والتفاعل معه. على أنّه من الصحيح أيضا القول إنّ المؤلّفة انصرفتْ أكثر إلى الاشتغال على النصوص فتعاملت مع المخطوطات والمطبوعات معا في المصادر، وهذا في حدّ ذاته جيّد، ولكنّها لم تبذل جهدا مكافئا في الاستناد على مراجع تناسب تلك المصادر. إن الإفادة من الدرس السوسيولوجيّ في حالة البنائيّة الاجتماعيّة مثلا تضعنا أمام أفكار جديدة تردّ على الصورة الرائجة للجسد

البشريّ، وهي أفكار مؤسّسة على أن الجسد متقبّل بدلا من أن يكون منتجا للدلالات الاجتماعيّة (أنثربولوجيا ماري دوغلاس) كما أنّ أعمال ميشال فوكو التي عدّها صاحبها، عن وعي، " تاريخا للأجساد " تجعل من مقاربته أمرا لا غنى عنه وخاصّة في ما يمكن تسميته بالجسد الخطابيّ الذي أسّس عليه فوكو تحليله وخاصة في الفصول التي تعرّضت فيها الكاتبة إلى المؤسّسات السجنيّة للنساء كدار الثقة أو دار جواد لـ" تأديب " المرأة الناشز، دون أنْ ننسى الاستفهام عن علّة غياب دراسات أرفنك كوفمان Goffman المنصرفة إلى علاقة الجسد بالهويّة الذاتيّة والهويّة الاجتماعيّة ولا سرّ غياب مقاربات بيار بورديو P .Bourdieu للجسد حاملا لقيمة رمزيّة عن الثبت البيبليوغرافيّ لكتاب في هذا الموضوع (إذا استثنينا دراسات " جندريّة " ظهرت بالعربيّة بعد تاريخ المناقشة وقبل طبع الكتاب على أيّة حال لرجاء بن سلامة أو آمال غرامي مثلا).

صحيح، يمكن أن نقول على مذهب الأستاذة منيرة شابوطو الرمادي في تقديمها للكتاب : " إنّ أقل ما يمكن أن نقوله هو أن السيدة صوفيّة السحيري بن حتيرة قدّمت للقارئ تأليفا متحمّسا ومشوّقا (وهذا صحيح أوافق عليه بدليل أنّي التهمته في أيّام قليلة)." ولكنّي لست مقتنعا بما أضافته قائلة " وهذه الدّراسة الجيدة مكتوبة بلغة أنيقة يستسيغها القارئ..". أمّا هذه فلا، لأنّ لغة الكتاب سهلةٌ ولكنّها، أيضا، ضعيفة الصياغة حينا كثيرةُ الأخطاء اللغوية البيّنة حينا آخر. ولكم تمنّيت لو نُقّي الكتاب قبل طبعه من شوائبه اللّغوية ومن بعض زلاّت الإحالة فيه حتّى لا تشين الكتاب ومنهجيّته الإجرائيّة وطرافة موضوعه.

ما نخلص إليه من هذا الكتاب القيّم بحقّ أنّ الجسد كاللّغة نظام من العلامات الدالّة المنتجة للمعاني، ولذلك فإنّ قراءة الجسد على أنّه نصّ تتيح فهم الجدليّة القائمة بين الفرد والمجتمع، فنقول إنّه لا وجود للجسد مطلقا، بقدر ما يرتبط ذلك الوجود بالعلاقة التي تحكمه بالفضاء الذي يوجد فيه. كما أنّ قراءة تاريخنا السرّي موشوما على أجسادنا لممّا يزيد من الرغبة في اكتشاف ما تتيحه هذه الزوايا في المقاربة الأنتربولوجيّة والسوسيولوجيّة والتاريخيّة.
في مقال لرجاء بن سلامة عقدته للإجابة عن سؤال: " من يمتلك الجسد البشريّ؟ (الأوان) " انتهت بعد اطّراح ملكيّة الجسد البشريّ للدولة أو للّه أو لصاحب الجسد نفسه إلى " أنْ لا أحد يملك جسد الإنسان، لا صاحبه ولا غيره لأنّه ليس شيئا مادّيّا يمتلك، ولأنّه خارج كلّ منطق امتلاك..» وإلى " أنّ الإنسان غاية في حدّ ذاته، وأنّه أعلى من كلّ شيء، وقيمته لا يمكن أن تقدّر بثمن، لأنّه خارج منطق التّقدير بثمن ". لوضع هذه المصادرة موضع الرهان حقّا لزم الحفر في " تاريخ الأجساد " في ثقافتنا، غير أنّ العرب لم يكتبوا، بعد وإلى اليوم، تاريخهم الجسديّ. وإلى أن يحصل هذا منهم تبقى منطقة خطيرة من تاريخهم في العتمة، أعني بذلك تاريخ المكبوت واللاّمفكر فيه والمسكوت عنه في هذه الحضارة.

- الجسد والمجتمع، دراسة أنتربولوجيّة لبعض الاعتقادات والتصوّرات حول الجسد(٣٨٤ ص)
- صوفيّة السحيري بن حتيرة
- الانتشار العربيّ – دار محمّد علي الحامّي (تونس)
- الطبعة الأولى ٢٠٠٨